جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

تمحلات النحويين دراسة نحوية تحليلية

إعداد
زيدان أبو القاسم محمد حسين
مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط
جامعة الأزهر

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الرابع .. نوفمبر)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

تمحلات النحويين دراسة نحوية تحليلية.

زيدان أبو القاسم محمد حسين
قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: zidan_147@azhar.edu.eg

الملخص:

تتبع هذا البحث معنى كلمة (تمحل) في كتب المعاجم، وكتب النحو، وكتب التفسير، وظهر من هذا أن التمحل احتيال واجتهاد وتحايل، وهذا الاجتهاد قد يكون مكايدة، أو مكرًا، وقد يكون اجتهادًا محمودًا في إظهار غامض غير واضح، أو الخروج مما ظاهره قد يؤدي إلى اللبس، وتمحلات النحويين، أنواع: نوع اجتهد ووجَّه فأصاب، ونوع قارب الصواب، ونوع جانبه الصواب، وأظهر–أيضًا– الفرق بين التكلف، والتمحل: إذ تدور كلمة تكلف حول الكلفة، والمشقة، والتصنع، والتجشم، وحمل الإنسان الشيء على نفسه وليس من عادته، بخلاف التمحل، فهو اجتهاد دون كلفة، وبناء على ذلك جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات، واشتمل الفصول الثلاثة على ست عشرة مسألة، وضعت عنوانًا مناسبًا لكل مسألة، مع وضع النص الذي فيه التمحل في البداية، ثم قمت بتحليل النص، وذكر آراء النحويين في المسألة، ثم ذكرت في نهاية المسألة تعقيبًا على ما سبق، ثم ذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم ذيلت البحث بفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات، واتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي، وكان من أهم نتائج هذا البحث: معرفة كلمة(تمحل)، ومناسبة ذكرها، والغرض منها، والسبب الذي دفع النحويين إلى هذا، وقد توصل البحث إلى أن التمحل هو اجتهاد من صاحبه الغرض منه توضيح، وتبسيط غامض قد يصعب فهمه على القارئ، أو توجيه أمر يحتاج إلى إعمال فكر وتدقيق نظر، وأن هناك فرقًا كبيرًا بين التكلف، والتمحل، وأن التمحلات ثلاثة أنواع: تمحل أصاب في موضعه، وتمحل قارب الصواب، وتمحل اجتهد ولم يصب، والحق أن طلاب العلم مدينون بالفضل لمن تمحل، فهم اجتهدوا وتفننوا ودققوا حتى تصل المعلومة وافية واضحة بسيطة إلى القارئ.

الكلمات المفتاحية: التمحل النحوي اجتهاد في إظهار غامض ملبس.

.

Tamuholat of the grammarians analysis grammatical study

Zidan Abou AlKassim Mohammed Hussien
Department of Linguistics, College of Arabic Language in Assiut, Al -Azhar University, Egypt.
Email: zidan_147@azhar.edu.eg

Abstract:
This research has tracked the meaning of the Word (Tamahul) in the books of references, grammar and interpretation. it has been Shown that Tamahul is scam, deligence and fraud and This fraud maybe deception or maybe approvable fraud in Showing ambigous which isn't clear,or getting out from its appearance that leads to confusion tamahulat of the grammarians are types: AKind work hard and directed, hence got Corrected(become right) Another kind who got neared to right and akind got further From right (got mistaken) Also, ,It has been shown the difference between affectation and Tamahul where the Word of affectation turn round Cost hardship, disguise,grimace and that man bears the Thing on Themselves Which isn't their habbit, unlike Tamahul which is fraud without charge(charge).According to this, the research has Come into three Parts (chapters) preceeded by a presentation, Introductory and followed by Conclusion and art indexes **.**The three Chapters have included Sixteen Sums. I put asuitable title to each sum with putting the text which includes Tamahul at first (in the beginning) then, I analysed the text and mentioned The opinions of grammarians in the Sum, then I mentioned. a commentary on what preceeded in the end of the Sum in the Conclusion, l mentioned the most Important results which I got to,Then I tagged The research with art indexes and followed the analysis way Curriculum in this research .
The most important Consequences of this research are: 1- Realising The Word Tamahul, the occasion of it's mention, the Purpose of it and the reason which led the grammarian to this . 2 -The research deduced that Tamahul is fraud From its owner that the purpose from it is showing and Simplifying ambigous which the reader may find it difficult to understand or directing matter that needs to thinking and Scrutiny. 3 - there's abig difference between Tamahul and affectation. - Tamahulats are three kinds; Tamahul became right in it's position, Tamahul got nearer to right and Tamahul worked hard but didn't became true . in fact, the students (the researchers of science) owe gratitude to who Tamahul as they worked hard, created and checked so that information reaches the reader mastery, clear and simple.
Keys words;Thegrammatical tamahulat is an effort to reveal confusion ambiguous .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأمي وعلى آله وأصحابه وسلم.

وبعد،،،

فعلم النحو هو أساس العلوم العربية، وكما قال سيبويه لحماد: هو العلم الذي لا يلحنني معه أحد، ورجال النحو وعلماؤه هم من وهبوا حياتهم؛ لتعلم وإتقان هذا العلم، فنقبوا ونقلوا وجمعوا مادته وهذبوها ووضعوها في أماكنها، ورتبوها حتى خرج ووصل إلى هذا الشكل، ومن يقرأ لهم يستوقفه عباراتهم التي تثقل على أمثالي ممن يريدون فهم هذا العلم، وكانت كلمة: (تمحل) من هذه الكلمات التي لفتت انتباهي فأردت البحث عنها ومعرفة معناها والكشف عن المراد بها حتى تسهل على من يريد فهمها بعدي، ثم بحثت عن هذه الكلمة فوجدتها في كتب النحويين خاصة، فقمت بجمع المادة من داخل هذه الكتب، ثم قمت بدراستها، وقد عنونت لبحثي هذا بعنوان:

تمحلات النحويين دراسة نحوية تحليلية.

أما عن خطة البحث فقد جاءت في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

وأما المقدمة فتحدثت فيها عن الهدف من البحث، والغرض منه، وأسباب اختياره، وخطة السير فيه.

وأما التمهيد، فعنوانه: التمحل بين كتب المعاجم، وكتب النحو، وكتب التفسير.

وأما الفصل الأول، فعنوانه تمحلات النحويين، في الأسماء.

وأما الفصل الثاني، فعنوانه تمحلات النحويين، في الأفعال.

وأما الفصل الثالث، فعنوانه تمحلات النحويين، في الحروف.

وقد جاءت الدراسة في هذه الفصول على النحو الآتي:

وضعت عنوانًا مناسبًا لكل مسألة، مع وضع النص الذي فيه التمحل في البداية، ثم قمت بتحليل النص، وذكر آراء النحويين في المسألة، ثم ذكرت في نهاية المسألة تعقيبًا للمسألة، واتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي، وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم ذيلت البحث بفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

أما عن الدراسات السابقة، فلم أقف على دراسة تمس هذا العنوان لا من قريب، ولا من بعيد.

وبعد،،،

فقد قصدت إظهار معنى كلمة (تمحل)، والغرض منها، كما وقع في ظني أنه يحتاج إلى تنقيب وبحث، فإن أك قد وفقت فذلك فضل من الله ونعمة، وإن كانت الأخرى فحسبي أنى اجتهدت وأخلصت النية فيه لله تعالى .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

تمهيد في التمحل

بين كتب المعاجم، وكتب النحو ، وكتب التفسير

التمحل في كتب المعاجم:

أما في كتب المعاجم، فتدور مادة(م ح ل) حول الطلب، والاحتيال، والمكر، والكيد، والتدبير، والدفاع، وهذا ما جاء في كتب المعاجم:« يقال: تمحل لي خيرًا، أي: اطلبه... والمَحْلُ: البعد، والمِحَالُ: المَكْرُ بِالْحَقِّ، والمِحَالُ: الغَضَبُ، والمِحَالُ: التَّدْبِير، وَفُلَان يُماحِلُ عَن الْإِسْلَام يُمَاكِرُ ويُدَافِع»(١)، و« المَحْلُ: المكرُ والكيد، يقال: مَحَلَ به؛ إذا سعى به إلى السلطان، فهو ماحل، ومحول، والمُماحَلَةُ: المماكرة والمكايدة، وتَمَحَّلَ، أي: احتال، فهو مُتَمَحِّلٌ»(٢)، و« وَرَجُلٌ مَحِلٌ، أَي: ذُو كَيْد، وتمَحَّلَ، أَي: احْتَالَ، فَهُوَ مُتَمَحِّلٌ»(٣).

وجاءت بمعنى السعي، وسلك الطرق الملتوية، والتماس الحيلة؛ للوصول إلى الأمرِ:« تمحَّلَ لـ يتمحَّل، تمحُّلًا، فهو مُتمحِّل، والمفعول مُتمحَّل له، تمحَّل الشَّخصُ؛ لبلوغ هدفه: احتال، التمس حيلة، سلك طرقًا ملتوية؛ للوصول إلى الأمرِ، تمحَّل عُذْرًا، يحصل على المال بالتّمحُّل»(٤).

التمحل في كتب النحو:

لم يضع النحويون تعريفًا خاصًا للتمحل، وإنما يظهر معناه من خلال نصوصهم أنه الاجتهاد؛ لتوضيح رأي، أو الفصل في خلاف نحوي، أو تبرير

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري٥/٦٢ :٦٤.

(٢) الصحاح للجوهري٥/١٨١٦، ١٨١٧، و شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان ابن سعيد الحميرى اليمني٩/ ٦٢٤١، ومختار الصحاح لأبي بكر الرازي ص٢٩١(م ح ل).

(٣) لسان العرب لابن منظور ٦١٩/١١، مادة(م ح ل).

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة لد/ أحمد مختار عبد الحميد عمر وآخرين٣/ ٢٠٧٢.

موقف، أو تبيين مقصود غامض، فها هو ذا الرضي في شرحه كلام ابن الحاجب، في أنه لا يجتمع مع العلمية اثنان، من موانع الصرف، قال:« إنما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر؛ لأن جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط، أو شرط وسبب معًا، خمسة أشياء: التأنيث بالتاء، والعجمة، والتركيب، والألف المقصورة الزائدة، والألف، والنون في الاسم... وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة أشياء: العدل والوزن وشبه العجمة، أو عدم النظير في الآحاد في باب مساجد، على الخلاف المذكور، ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة؛ لوجهين: الأول: أن كل واحد منها يضاد الآخرين...الثاني أنه لو لم يتضاد الثلاثة –أيضًا–، لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان... فإذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية اثنان منها ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها، فإذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف.

هذا غاية ما يمكن أن يُتمحَّل؛ لتمشية قول المصنف»[١].

فالرضي اعترف بنفسه أن هذا تمحل؛ لتمشية كلام المصنف، فهو اجتهد في توضيح كلام ابن الحاجب.

وقال في موضع آخر، في بيان شذوذ جمع (أهلون) جمع المذكر السالم: « منها: أهلون، وشذوذه؛ لأنه ليس بصفة، ويجوز أن يتمحل له ذلك؛ لأنه في الأصل بمعنى الأنس»[٢]، فيظهر من كلامه أن هذا التمحل جائز.

وقال في توجيه النحويين قراءة رفع﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾ [٣]، : « قوله: ونحو: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ ﴾ ، الفاء بمعنى الشرط، عند المبرد، أقول:

(١) شرح الرضي على الكافية ١/١٧٠.

(٢) السابق٣/٣٨٠.

(٣) من الآية٢من سورة النور.

جميع الشرائط فيه حاصلة في بداء النظر؛ لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها، كما في نحو، قوله تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[١]، إلا أن القراء لما اتفقوا فيه على الرفع، إلا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب[٢]، والنصب مع الطلب مختار، كما تقدم، والقرآن لا يجوز على غير المختار، تمحل له النحاة وجهًا يخرج به عن الحد المذكور، لئلا يلزم منه غير المختار»[٣].

فيظهر من كلامه أن النحاة تمحلوا وجهًا يخرج به عن الحد المذكور؛ لئلا يلزم منه غير المختار، فهم اجتهدوا حتى لا تقع مخالفة؛ لأن القرآن لا يجوز على غير المختار.

وعده أبو حيان من فضول الكلام، حين وجَّه النحويون جمع(أرضون) على أنه جمع مذكر سالم:« وأما(أرضون) فجمع أرض، وهي مؤنثةً، اسم جنس لا يعقل، ففاته من الشروط التذكير والعقل والعلمية، وقد تمحل المصنف، لجمع أرض على أرضين بأنه قد جمع هذا الجمع ما يُتعجب منه ويُستعظم مما لا يعقل تشبيهًا...انتهى ما تمحل به لجمع أرض على أرضين، وهو من فضول الكلام»[٤].

وقال ابن فرحون في مجيء(قعد) بمعنى(صار)،:« قلت: وأمّا(قعد) في الحديث[٥] فلا يصحّ منها معنى (صار) إلّا على تمحُّل بعيد»[٦].

---

(١)الآية ٣من سورة المدثر.

(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني١٠٠/٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٧٢/١، ٤٧٣.

(٤) التذييل والتكميل لأبي حيان٣٢١/١، ٣٢٢.

(٥) الحديث في صحيح مسلم، باب التشهد في الصلاة ٣٠١/١، وموطن الشاهد:(إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ للهِ).

(٦) العدة في إعراب العمدة ابن فرحون٣٩/٢.

فالتمحل اجتهاد، ولو من جهة بعيدة.

التمحل في كتب التفسير:

أما في كتب التفسير، فتدور حول تكلف استعمال الحيلة، والاجتهاد فيه: « ومنه: تمحل لكذا، إذا تكلف استعمال الحيلة واجتهد فيه»(١).

والمكايدة: « وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحالِ المماحلة المكايدة لأعدائه، من محل فلان بفلان؛ إذا كايده وعرضه للهلاك، ومنه تمحل إذا تكلف استعمال الحيلة»(٢).

وقُصد بها –أيضًا– شدة الحيلة التي لا تُغلب: « والمحال: بكسر الميم يحتمل هنا معنيين؛ لأنه إن كانت الميم فيه أصلية فهو فعال بمعنى الكيد وفعله محل، ومنه قولهم: تمحل إذا تحيل، جعل جدالهم في الله جدال كيد؛ لأنهم يبرزونه في صورة الاستفهام في نحو قولهم: من يحي العظام وهي رميم فقوبل بـ﴿ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ ﴾(٣)على طريقة المشاكلة، أي: وهو شديد المحال لا يغلبونه، ونظيره ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾(٤)، وقال نفطويه: هو من ماحل عن أمره، أي: جادل، والمعنى: وهو شديد المجادلة، أي: قوي الحجة، وإن كانت الميم زائدة فهو مِفْعَلٌ من الحول بمعنى القوة»(٥).

تلخيص، واستنتاج:

ظهر مما سبق أن التمحل اجتهاد وتحايل، وهذا الاجتهاد قد يكون مكايدة، أو مكرًا، وقد يكون اجتهادًا محمودًا في إظهار غامض غير واضح، أو الخروج

(١) تفسير الزمخشري الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٥١٩.

(٢) تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣/ ١٨٣.

(٣) من الآية١٣من سورة الرعد.

(٤) الآية ٥٤ من سورة آل عمران.

(٥) التحرير والتنوير لابن عاشور١٣/ ١٠٦.

مما ظاهره قد يؤدي إلى اللبس، وتمحلات النحويين، أنواع، نوع اجتهد ووَجَّه فأصاب، ونوع قاربَ الصواب، ونوع جانبَه الصواب، وسيظهر ذلك في الدراسة.

الفرق بين التكلف، والتمحل:

قال الراغب الأصفهاني في تعريف التكلف: « تَكَلُّفُ الشيءِ: ما يفعله الإنسان بإظهار كَلَفٍ مع مشقّة تناله في تعاطيه، وصارت الْكُلْفَةُ في التّعارف اسمًا للمشقّة، والتَّكَلُّفُ: اسم لما يفعل بمشقّة، أو تصنّع، أو تشبّع»(١).

ويقال: تكلف الشيء إذا تجشمه، وكلفه تكليفًا: أمره بما يشق عليه(٢).

إذن تدور كلمة تكلف: حول الكلفة، والمشقة، والتصنع، والتجشم، وحمل الإنسان الشيء على نفسه وليس من عادته.

بخلاف التمحل، وقد سلف توضيح معناه بأنه اجتهاد وتحايل، وهذا الاجتهاد قد يكون مكايدة، أو مكرًا، وقد يكون اجتهادًا محمودًا في إظهار غامض غير واضح، أو الخروج مما ظاهره قد يؤدي إلى اللبس.

(١) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص٧٢١.

(٢) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٥٨٩٠/٩، ومختار الصحاح ص٢٧٢.

الفصل الأول:
تمحلات النحويين في الأسماء.

جمع(أرض)جمع مذكر سالمًا

يُلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه ألفاظ، ليست في الحقيقة جمع مذكر سالمًا، على شرطه، لكنها سُمعت مجموعة فاقتصر فيها على ما ورد، وقد اجتهد النحويون في توجيه هذا المسموع، ووصف أبو حيان هذه التوجيهات بأنها تمحل، فقال: « وأما(أرضون) فجمع أرض، وهي مؤنثة، اسم جنس لا يعقل، ففاته من الشروط التذكير والعقل والعلمية، وقد تمحل المصنف، لجمع أرض على أرضين بأنه قد جمع هذا الجمع ما يُتعجب منه ويُستعظم مما لا يعقل تشبيهًا بالعاقل؛ لأنه هو الذي يصدر ما يُتعجب منه، ومن ورود الأرضين في مقام التعجب والاستعظام، قول الشاعر:

وأَيّةُ بلدةٍ إلاّ أتيْنَا ... من الأرْضينَ تعلمُهُ نِزارُ(١)

وقول الآخر:

لقد ضجّت الأَرْضُون إِذْ قَامَ من بنى ... هَدَادٍ خطيبٌ فَوق أَعْوادِ مِنْبَر(٢)

وقيل: إنما جمعت هذا الجمع عوضًا من عدم تأنيثها بالتاء؛ لأنها واقعة على مؤنث، فكان قياسها أن يقال فيها: أرضة، فلما منعت من ذلك جمعت هذا

---

(١) البيت من الوافر مجهول قائله، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٨٢، والتذييل والتكميل١/٣٢١، ٣٢٢، وهمع الهوامع للسيوطي١/١٥٤.

والشاهد فيه قوله:(الأرْضينَ)، حيث جمع(أرض) جمع مذكر سالمًا على(أرضين) في مقام التعجب والاستعظام.

(٢) البيت من الطويل منسوب لكعب بن معدان الأشقري في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني١/٢١٨، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٨٣، والتذييل والتكميل١/٣٢١، ٣٢٢، والمقاصد الشافية للشاطبي١/١٨٦، وهمع الهوامع ١/١٥٤.

والشاهد فيه قوله:(أرضون) حيث جمع(أرض) جمع مذكر سالمًا على(أرضون).

الجمع...انتهى ما تمحل به لجمع أرض على أرضين، وهو من فضول الكلام»[١].

جمع المذكر السالم هو: ما سلم فيه بناء الواحد، ودل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالتي النصب، والجر.

ويجمع هذا الجمع: العلم، والصفة، ويشترط في العلم: أن يكون لمذكر خال من تاء التأنيث، والتركيب.

ويشترط في الصفة أن تكون لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث، وليس الوصف منه على أفعل فعلاء، ولا من فعلان الذي مؤنثه فعلى، ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث.

فمالا واحد له من لفظه، أو له واحد غير مستكمل للشروط، فليس بجمع مذكر سالم.

أما عن علة جمع (أرض) على(أرضون، وأرضين)، فقال الأنباري: « الأصل في أرض:(أرضة) بدليل قولهم في التصغير: أُرَيْضَةَ، وكان القياس يقتضي أن تجمع بالألف والتاء، إلا أنهم لما حذفوا التاء من أرض جمعوه بالواو والنون؛ تعويضًا عن حذف التاء، وتخصيصًا له بشيء، لا يكون في سائر أخواته»[٢].

فالأنباري يرى أن القياس في أرض أن تجمع جمع المؤنث، فلما حذفوا التاء جاءوا بالواو والنون؛ عوضًا عنها، وهو نوع من التخصيص، والتمييز.

(١) التذييل والتكميل١/٣٢١، ٣٢٢.

(٢) أسرار العربية للأنباري ص٦٧.

وقال العكبري:« وأما أرضون وبابه فالواو فيه ليست علامة للتذكير، بل زيدت؛ تعويضًا من المحذوف وهو تاء التأنيث... جبرًا للوهن الحاصل بالحذف»[١].

وما ذكره العكبري لا يختلف كثيرًا عن قول الأنباري؛ إذ نبه أن الواو ليست علامة تذكير، وإنما جاءت عوضًا عن التاء المحذوفة من(أرضة)، وجبرًا للنقص الذي نتج من الحذف.

وكلام ابن يعيش يؤيد ذلك قال:« وأما(أرض)، و(أرضون)، فإنه وإن لم يكن منتقصًا منه شيء، فيكون جمعه بالواو والنون؛ عوضًا منه، فإن (أرضا) اسم مؤنث، والقياس في كل اسم مؤنث أن يدخله علم التأنيث؛ للفرق بينه وبين المذكر، نحو: (قائم، وقائمة، وظريف، وظريفة، ورجل، ورجلة)، وأما ما تركت منه العلامة، فللخفة والثقة بدلالة باقي الكلام عليه، قبله أو بعده، و(أرض) مؤنثة، فكان فيها هاء مرادة، وكان التقدير: أرضة، فلما حذفت الهاء التي كان القياس يوجبها ويستحقها علم الفرق، عوضوا منها الجمع بالواو والنون، فقالوا: (أرضون)، وفتحوا الراء في الجمع؛ ليدخل الكلمة ضرب من التغيير؛ استيحاشا من أن يوفوه لفظ التصحيح ألبتة»[٢].

بعد الذي سبق عرضه تبين أن(أرضون، وأرضين) جمع أرض، وهي مؤنثة، اسم جنس جامد لا يعقل، ففاته من الشروط التذكير والعقل والعلمية.

وقد تمحل النحويون لجمعه هذا الجمع بأن (الواو) فيه ليست علامة للتذكير، بل زيدت؛ تعويضًا من المحذوف وهو تاء التأنيث، وجبرا للوهن الحاصل بالحذف.

(١) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٢٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش٣/٢١٦، ٢١٧.

وقد زاد ابن مالك أن هذا النوع من الجمع قد صار عندهم دليلًا على ما يُستعظم ويتعجب منه؛ لأن أعجب الأشياء ذو العقل، فألحق به في هذا الجمع الأشياء العجيبة في نفع أو ضر؛ تنبيها على مرتبتها واستعظامها، وبهذا علل الفراء(عليين)، وقول العرب: أطعمنا مَرَقة مَرَقيْن[١]، ويؤيد هذا الاعتبار في أرضين حُسن وروده في مقام التعجب والاستعظام، كما في البيتين السابقين[٢].

تعقيب:

ما ذكره النحويون هو توجيه؛ لجمع أرض على (أرضون، وأرضين)، وما زاده ابن مالك عليهم مقبول، مؤيد بالسماع، كما نقل عن الفراء، وكما جاء في الشعر، وهذا ما وصفه أبو حيان بأنه تمحل، والحق أن اجتهادهم مقبول ويؤيده السماع.

أصل :(الذيّ، والتيّ)

تمحل النحويون؛ لبيان أصل:(الذيّ، والتيّ) تمحلات، ذكرها أبو حيان، فقال: « (الذي) لمفرد مذكر من أولي العلم وغيرهم، ووزنه عند البصريين (فَعِلٌ)، و(التي) لمفردة مؤنثة من أولات العقل، وغيرهن، واللام والياء أصلان، وقال الكوفيون: الأصل الذال وحدها، وهي ساكنة، وزيدت اللام؛ ليمكن النطق بالذال ساكنة[٣]، وفي البسيط مذهب سيبويه: أن أصل الذي: لذي، وأصل التي: لتي، ومذهب الفراء أن الأصل (ذا)، (وتي) اسمي إشارة[٤]، ومذهب السهيلي: أن أصل الذي: ذو بمعنى صاحب، وله وللفراء تمحلات حتى صار الذي »[٥].

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء٣/٢٤٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٨٢، ٨٣.

(٣) ينظر: الإنصاف للأنباري٢/٥٥١.

(٤) ينظر: الأزهية للهروي ص٢٩١، وأمالي ابن الشجري٣/٥٣، ٥٤.

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان٢/١٠٠٢.

الموصول: من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائد، أو خلفه جملة صريحة، أو مؤولة غير طلبية، ولا إنشائية، ومن الحروف ما أول مع ما يليه بمصدر، ولم يحتج إلى عائد، فمن الأسماء: الذي والتي للواحد والواحدة[١]، وهما موطن الدراسة، فاختلف النحويون في أصل: (الذيّ، والتيّ)، على مذاهب، منها:

مذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجميع من يوثق بعلمه، فيما نقله الزجاج: أن أصل الذي(لذٍ)على وزن(عمٍ)[٢]، ونقل ابن السراج عنهم-أيضًا- أن(الذي) أصلُه(لذي) مثل(عمي)، ولزمته الألف واللام فلا يفارقانه[٣]، ونقل أبو حيان عنهم أن(اللام)، و(الياء) أصلان[٤].

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الأصل(الذال) وحدها، وزيدت (اللام)؛ ليمكن النطق بالذال الساكنة[٥]، ومذهب الفراء، فيما نقل عنه الهروي، وابن الشجري: أن الأصل(ذا)، و(تي) اسمي إشارة[٦].

ومذهب السهيلي، فيما نقل عنه أبو حيان: أن أصل الذي:(ذو) بمعنى صاحب[٧].

وقد رد النحويون ما ذهب إليه الكوفيون، والسهيلي، قال ابن السراج: « وقال غير البصريين: إن أصل (الذي) هَذا، وهَذا عندهم أصلهُ ذال واحدةٌ وما

(١) ينظر: التسهيل ص٣٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن، وإعرابه للزجاج ٧١/١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج٢٦٢/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب١٠٠٢/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف٥٥١/٢، وارتشاف الضرب١٠٠٢/٢.

(٦) ينظر: الأزهية ص٢٩١، وأمالي ابن الشجري٥٣/٣، ٥٤.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب١٠٠٢/٢.

قالوه: بعيد جدًا؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسمٌ على حرفٍ في كلام العرب إلا المضمر المتصل»[١].

وقال ابن الشجري:« وقال الفرّاء: أصل الذى: ذا، المشار به إلى الحاضر، وهذا قول ظاهر الفساد»[٢].

وقال أبو حيان:« وللفراء والسهيلي تقديرات حتى صارت (الذي)، في غاية الاضمحلال والتعسف، ضربنا عن كتابتها صفحًا»[٣].

يتضح مما سبق أن أبا حيان سرد أقوال النحويين في أصل: (الذي، والتي)، ثم أشار إلى أن للفراء، والسهيلي تمحلات، وقد سلف بيان ما رد به النحويون على الكوفيين، والسهيلي، وفي هذا تأييد لمذهب البصريين.

تعقيب:

الصواب أن أصل(الذي، والتي): (لذي)، و(لتي) بوزن فَعِلٌ، كـ(عمي) زيدت عليهما أل زيادة لازمة، أو عرفًا بها على القولين.

وأما ما قاله الكوفيون، والسهيلي، فمردود، وموصوف بالبعد، والتمحل، والتعسف، كما قال ابن السراج، وابن الشجري، وأبو حيان.

محل الموصول في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [٤]

المشهور في إعراب هذا الجزء من الآية أن(الفاء)عاطفة، و(أما): حرف شرط وتفصيل، وتوكيد، و(الذين)اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ، وجملة كفروا صلة الموصول لا محل لها، والخبر الفاء، وما في حيزها، والثاني: أنه منصوب بفعل مقدر، وقد تمحل فريق من النحويين لهذا الوجه، قال السمين

(١) الأصول في النحو ٢/٢٦٣.

(٢) أمالي ابن الشجري٣/٥٣، ٥٤.

(٣) التذييل ٣/٢٠.

(٤) من الآية ٥٦ من سورة آل عمران.

الحلبي: « قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ، في محل هذا الموصول قولان، أظهرهما أنه مرفوع على الابتداء، والخبر الفاء، وما في حيزها، والثاني: أنه منصوب بفعل مقدر، على أن المسألة من باب الاشتغال؛ إذ الفعل بعده قد عمل في ضميره، وهذا وجه ضعيف؛ لأن (أما) لا يليها إلا المبتدأ، وإذا لم يلها إلا المبتدأ امتنع حمل الاسم بعدها على إضمار فعل، ومن جوز ذلك تمحل بأنه يضمر الفعل متأخرًا عن الاسم، ولا يضمره قبله، قال: لئلا يلي (أما) فعل، وهي لا يليها الأفعال البتة، فيقدر في قولك: (أما زيدًا فضربته): أما زيدًا ضربت فضربته، وكذا هنا يقدر: فأما الذين كفروا أعذب فأعذبهم، فيقدر العامل بعد الصلة، ولا يقدره قبل الموصول لما ذكرت، وهذا ينبغي ألا يجوز؛ لعدم الحاجة إليه مع ارتكاب وجه ضعيف جدًا في أفصح كلام »[1].

حاصل ما تقدم أن في محل الموصول في الآية قولان، وأظهرهما أنه مرفوع على الابتداء، والخبر الفاء، وما في حيزها، وهذا ما عليه أكثر النحويين.

والثاني: أنه منصوب بفعل مقدر، على أن المسألة من باب الاشتغال؛ إذ الفعل بعده قد عمل في ضميره، وحكم على هذا الوجه بالضعف؛ لأن(أما) لا يليها إلا المبتدأ، وإذا لم يلها إلا المبتدأ امتنع حمل الاسم بعدها على إضمار فعل.

ومن جوز ذلك تمحل بأنه يضمر الفعل متأخرًا عن الاسم، فيصبح التقدير: فأما الذين كفروا أعذب فأعذبهم، فيقدر العامل بعد الصلة، ولا يقدره قبل الموصول لما ذكر، قال بهذا: النحاس، والعكبري، وأبو حيان[2].

(١) الدر المصون للسمين الحلبي٣/٢١٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/١٦٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري١/٢٦٦، والبحر المحيط ٣/١٨٠.

وحكم السمين الحلبي بأن هذا ينبغي ألا يجوز؛ لعدم الحاجة إليه مع ارتكاب وجه ضعيف جدًا في أفصح كلام.

وتبع السمين الحلبي بالرد على أصحاب هذا الرأي: ابنُ عادل(١)، فقال: « وهذا ينبغي أن لا يجوز؛ لعدم الحاجة إليه مع ارتكابِ وجهٍ ضعيفٍ جدًا في أفصح الكلامِ».

فينتج مما تقدم أن من رجح أن محل الموصول في الآية نصب بفعل مقدر، على أن المسألة من باب الاشتغال، تمحل بأنه يضمر الفعل متأخرًا عن الاسم، فيصبح التقدير: فأما الذين كفروا أعذب فأعذبهم، فيقدر العامل بعد الصلة، ولا يقدره قبل الموصول لما ذكر، وهذا ينبغي ألا يجوز؛ لعدم الحاجة إليه مع ارتكاب وجه ضعيف جدًا في أفصح كلام، كما ذكر السمين الحلبي، وابن عادل.

تعقيب:

الذي عليه أكثر النحويين في محل الموصول في الآية أنه رفع على الابتداء، والخبر الفاء، وما في حيزها.

وأما ما ذكره من قال: إنه منصوب بفعل مقدر، على أن المسألة من باب الاشتغال، وما تمحل به، فهو وجه ضعيف لا حاجة إليه؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج.

توجيه رفع: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾(٢)

جاء في القرآن الكريم، رفع﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾، فتمحل له النحاة وجهًا، وضحه الرضي، فقال:« قوله: (ونحو:﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ ﴾ ، الفاء بمعنى الشرط، عند

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل٥/٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) من الآية٢من سورة النور.

المبرد)، أقول: جميع الشرائط فيه حاصلة في بداء النظر؛ لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها، كما في نحو قوله تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[1]، إلا أن القراء لما اتفقوا فيه على الرفع، إلا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب[2]، والنصب مع الطلب مختار، كما تقدم، والقرآن لا يجوز على غير المختار، تمحل له النحاة وجهًا يخرج به عن الحد المذكور، لئلا يلزم منه غير المختار، فنقول: ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها إذا كانت زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴾[3] إلى قوله: ﴿ فَسَبِّحْ ﴾[4]، كما يجيء في الظروف المبنية، أو تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض، كما في: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[5]، و﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[6]، وأما إذا لم تكن زائدة، وكانت واقعة في موقعها، فما بعدها لا يعمل فيما قبلها، كما تقدم في الآية هي كذلك؛ لكون الألف واللام في:﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾ مبتدأ موصولًا ففيه الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته، كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء، وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد[7]، فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله: مشتغل عنه بضميره، أو متعلقه، وقال سيبويه: هما جملتان، أي: الزانية والزاني مبتدأ محذوف المضاف، أي: حكم الزانية... والخبر محذوف، أي: فيما يتلى عليكم بعد، وقوله: فاجلدوا... هو الذي

(١) الآية ٣ من سورة المدثر.

(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني٢/١٠٠.

(٣) الآية١من سورة النصر.

(٤) من الآية٣من سورة النصر.

(٥)الآية٣من سورة المدثر.

(٦)الآية٩من سورة الضحى.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء٢/٢٤٤، ٢٤٥، والكامل في اللغة، والأدب ١٩٦/٢.

وعد بأن حكم الزانية فيه، والفاء عنده –أيضًا– للسببية، أي: إن ثبت زناهما فاجلدوا[١]، فخرج –أيضًا– بقوله: مشتغل عنه بضميره، كما قدمنا.

قوله: (وإلا فالمختار النصب)، أي: لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه، لكان من هذا الباب، فكان المختار النصب؛ لقرينة الطلب، التي هو أقوى قرائنه.

وتقدير المبرد أقوى؛ لعدم الإضمار فيه، كما في تقدير سيبويه، هذا آخر شرح كلام المصنف»[٢].

الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لوحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط والجزاء والمعنى الملاحظ أن يقصد أن الخبر مستحق بالصلة، أو الصفة، وأن يقصد به العموم، ودخولها على ضربين واجب وهو بعد أما، وجائز وذلك في صور إحداها: أن يكون المبتدأ (أل) الموصولة بمستقبل عام، نحو: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ ﴾[٣]، و﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ ﴾[٤] .

وقد منع هذا سيبويه وجمهور البصريين، وخرجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر، أي: فيما يتلى عليكم الزانية، أي: حكم ذلك[٥].

(١) ينظر: الكتاب ١/١٤٢:١٤٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/٤٧٢، ٤٧٣.

(٣) من الآية٢من سورة النور.

(٤) من الآية٣٨من سورة المائدة.

(٥) ينظر: الكتاب ١/١٤٢:١٤٤، والكامل في اللغة، والأدب ٢/١٩٦، ومعاني القرآن، وإعرابه للزجاج٢/١٧١، ١٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك١/٣٢٩، وهمع الهوامع ١/٣٤٨.

وأجاز هذه الصورة الكوفيون، والمبرد، والزجاج، وجزم به ابن مالك، وعلى هذا يكون المبتدأ أل الموصولة(١).

بدا من الذي سبق أن النحويين تمحلوا؛ لتوجيه قراءة الرفع، لكن على فريقين، فريق يرى عدم جواز دخول الفاء على الخبر؛ إذا كان المبتدأ(أل) الموصولة بمستقبل عام، كما في الآية موطن الشاهد، وعلى هذا يصير التوجيه أنهما جملتان، أي: الزانية والزاني مبتدأ محذوف المضاف، أي: حكم الزانية، والخبر محذوف، أي: فيما يتلى عليكم بعدُ، والفاء –أيضًا– للسببية.

الفريق الثاني: يرى أن الفاء بمعنى الشرط، وما بعد الفاء يعمل فيما قبلها، كما في الآية السالفة الذكر، فقوله:﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾ مبتدأ، ﴿ فَٱجۡلِدُواْ ﴾خبره، والفاء زائدة.

تعقيب:

الراجح في هذه القضية، أن توجيه المبرد أقوى؛ لعدم الإضمار فيه، كما في توجيه سيبويه، وهذا ما يرجحه أغلب النحويين؛ لعدم اللجوء إلى التقدير، فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء٢/٢٤٤، ٢٤٥، والكامل في اللغة، والأدب ١٩٦/٢، ومعاني القرآن، وإعرابه للزجاج١٧١/٢، ١٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك٣٢٩/١، وهمع الهوامع ٣٤٨/١.

إعراب قول: الشاعر:(فجدك)[١]

قال البغدادي:

« أَبو موسَى فَجَدُّكَ نِعْمَ جَدًّا وشَيْخُ الحَيِّ خالُكَ نِعْمَ خَالا

... وأما قوله: فجدك...وقد تمحل لإعرابه المولى حسن الفناري[٢] في حاشية المطول وهو معذور، قال: قوله:(فجدك) بدل من(أبو موسى)، والأقرب أن(أبو موسى) مبتدأ، (فجدك) خبره والفاء زائدة في الخبر على ما جوزه الأخفش[٣]، أما زيادتها في البدل فلم أظفر به والمخصوص بالمدح محذوف على قياس نعم العبد، وهذا أولى لشيوعه»[٤].

المعروف زيادة(الفاء) في الخبر، وهذا منقول عن الأخفش، أما زيادتها في البدل، فلم تُعرف.

وظاهر ما سبق أن الفناري تمحل في إعراب هذا البيت بأن: (فجدك) بدل من (أبو موسى)، ولم يتبعه في هذا أحد من النحويين.

---

(١) كلمة من بيت شعر، وتمامه:

أبو موسى فجدك نعم جدًا ... وشيخ الحي خالك نعم خالا

وهو من الوافر، لذي الرمة، في ديوانه ص٤٤٣، ينظر الشاهد في توجيه اللمع لابن الخباز ص٣٩٠،٣٩١، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٧/٤، وخزانة الأدب ٣٩٠/٩. والشاهد فيه: تقدم المخصوص بالمدح(أبو موسى)، وفاعل نعم ضمير فسّره بقوله:(جدّا).

(٢) الفناري: حسن جلبي بن مُحَمَّد شاه بن مُحَمَّد بن حَمْزَة بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الرُّومِي الْحَنَفِيّ الْعَلامَة بدر الدّين الْمَعْرُوف بِابْن الفنري، إِمَام عَلامَة مُحَقّق حسن التصنيف، لَهُ حَاشِيَة على المطول كَثِيرَة الْفَائِدَة، مَاتَ سنة سِتّ وَثَمَانِينَ وَثَمَانمِائَة، ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي١٠٥/١، ١٠٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش٨٣/١: ٨٧.

(٤) خزانة الأدب ٣٩١/٩.

قال ابن الخباز:« فإن قلت: من أي وجه يرتفع المخصوص بالمدح أو الذم؟ قلت: يرتفع من وجهين، أحدهما: أن يكون مبتدأ، فإذا قلت: نعم الرجل عبد الله، فالأصل: عبد الله نعم الرجل؛ لأن مرتبة المبتدأ التقديم، فهو مؤخر في اللفظ مقدم في المعنى وقد قدمه ذو الرمة قال:

أبو موسى فجدك نعم جدًا ... وشيخ الحي خالك نعم خالا»[1].

وقال الرضي:« قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس، نحو: زيد نعم الرجل، وهو قليل، ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة، كما رأيت، أو مضمرًا مفسرًا بما بعده، كقول الأخطل:

أبو موسى، فجدك نعم جدا ... وشيخ الحي خالك، نعم خالا

وإنما لزم كون الفاعل مبهمًا مع تقدم المبتدأ؛ لأن تقدمه كالنادر، بالنسبة إلى تأخره»[2].

صريح كلام الرضي أن تقديم المخصوص على نعم وبئس قليل ونادر.

ينتج مما سبق أن البغدادي نقل أن الفناري تمحل في إعراب البيت السالف بأن:(فجدك) بدل من(أبو موسى)، ولم يقل به أحد من النحويين.

لكن الأقرب أنه مبتدأ، و(فجدك) خبره، والفاء زائدة في الخبر على ما جوزه الأخفش؛ لأن زيادتها في البدل لم تُعرف، والمخصوص بالمدح محذوف على قياس نعم العبد، وهذا أولى لشيوعه.

(١) توجيه اللمع لابن الخباز ص٣٩٠، ٣٩١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٤٧.

تعقيب:

ما ذكره الفناري من أن(فجدك) بدل من(أبو موسى)، لم يقل به غيره، والأقرب أنه مبتدأ، و(فجدك) خبره، ومع هذا فتقديم المخصوص على نعم وبئس، قليل نادر.

وجوب حذف الخبر بعد لولا إذا كان عاماً

لحذف الخبر وجوبًا مواضع عدة منها بعد(لولا)؛ إذا كان عامًا، وإن لم يكن كذلك فلا يجب حذفه، لكن تمحل النحويون وجهًا يبيح هذا، قال الكافيجي:«هذا وإن الخبر يجب حذفه إذا كان عامًا، كالحصول والوجود، نحو: لولا زيد هلك عمرو، وأما إذا كان خاصًا فلا يحذف، إن لم يوجد دليل عليه، فلهذا قال: (غالبًا)، وفيه إشارة إلى رد قول من قال:(إن الخبر بعدها واجب الحذف دائمًا)، فيجعل، نحو: (لولا زيد يدفع عدوه لأهلكه) من قبيل المحذوف الخبر، تقديره: لولا زيد موجود دافعًا عدوه لأهلكه، فإن مثل هذا تمحل محض، خارج عن معنى الكلام، نحو: لولا زيد لأكرمتك، فلولا: حرف امتناع، وزيد مبتدأ، خبره محذوف، وهو موجود، واللام: لام جواب لولا، أكرم فعل فاعله متصل به، ومفعوله متصل به –أيضًا– فالجملة الفعلية جوابها، كما أن الجملة الاسمية شرطها»[(١)].

يحذف الخبر وجوبًا: إذا وقع المبتدأ بعد(لولا)، والخبر كون عام، نحو: (لولا زيد لأكرمتك)، أي: لولا زيد موجود، فلو كان كونًا مقيدًا، وجب ذكره إن فقد دليله، كقولك:(لولا زيد سالمنا ما سلم)[(٢)].

(١) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص٣٣٦، ٣٣٧.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢١٧/١.

أما إذا كان خاصًا، فلا بد من إثباتِ الخبرِ، نحو: (لولا زيدٌ يدفع عدوَّه لأهلكه)[١].

ولحذف الخبر بعد لولا شرطان عند الجمهور، ذكرهما، ووضحهما الدماميني؛ إذ قال:« مذهب الجمهور... قالوا: ولا يجوز أن يكون جواب (لولا) خبره؛ لخلوه عن الفائدة في الأغلب، فخبره محذوف وجوبًا؛ لحصول شرطي وجوب الحذف:

أحدهما: القرينة الدالة على الخبر المعين، وهي لفظة (لولا)؛ إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم، فـ(لولا) دالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها (موجود)، لا (قائم)، ولا (قاعد)، ولا غير ذلك.

والثاني: اللفظ الساد مسد الخبر، وهو جواب (لولا)»[٢].

ووضح ناظر الجيش أن النحويين انقسموا في هذه القضية على ثلاث فرق، قال:« واعلم أن الأكثرين أطلقوا القول بوجوب حذف الخبر في هذه الصورة.

وأن بعضهم[٣]، وتبعه المصنف فصل فقال: قد يكون الحذف واجبًا، وقد يكون ممتنعًا وقد يكون جائزًا؛ وذلك لأن الوجود الذي امتنع له جواب لولا إما أن يكون كونًا مطلقًا، أو كونًا مقيدًا، وإذا كان مقيدًا فقد لا يدل عليه دليل وقد يدل؛ ففي الصورة الأولى يجب الحذف نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم، ولولا عمرو عندنا

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢١٧/١.

(٢) تعليق الفرائد ٢٧/٣.

(٣) هذا الرأي منسوب إلى: الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، ينظر: التوطئة ص ٢١٨، ٢١٩، وحواشي المفصل ٧١/١، وينظر: نسبة هذا الرأي للرماني، وابن الشجري في شرح التسهيل لابن مالك٢٧٦/١، ومغني اللبيب٤٤٦/٣، ٤٤٧.

لهلك، ومنه قوله صلّى الله عليه وسلّم:(لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عهدُهُم بِكُفْرِهِمْ لأَسَّسْتُ البَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ) [(١)].

وفي الصورة الثالثة يجوز الإثبات والحذف، نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينج؛ فحموه خبر مفهوم المعنى فيجوز إثباته وحذفه»[(٢)].

بعد الذي سلف عرضه ظهر أن الخبر يحذف وجوبًا بعد لولا، والخبر كون عام، وأما إذا كان خاصًا، فلا بد من إثباتِ الخبرِ، وهذا ما عليه الجمهور.

وأما من قال:(إن الخبر بعدها واجب الحذف دائمًا)، فيجعل، نحو: (لولا زيد يدفع عدوه لأهلكه) من قبيل المحذوف الخبر، تقديره: لولا زيد موجود دافعًا عدوه لأهلكه، وهذا الرأي نسبه ابن مالك إلى: الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، وتبعهم فيه[(٣)]، فإن مثل هذا تمحل محض، خارج عن معنى الكلام.

تعقيب:

الذي عليه الأكثرون أن الخبر يحذف وجوبًا بعد لولا، والخبر كون عام، وأما إذا كان خاصًا، فلا بد من إثباتِ الخبرِ، وأما من تمحل بأن الخبر بعدها واجب الحذف دائمًا، فهذا خارج عن معنى الكلام، ولمجيءِ ما يتعينُ أنْ يكونَ

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال١/٢٠٥، وللحديث رواية أخرى: (يَا عَائِشَةُ لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ – قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ – بِكُفْرٍ، لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ...)، ينظر: صحيح البخاري١/٣٧، ورواية أخرى: (وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدِهِمْ بِالجَاهِلِيَّةِ...)، ينظر: سنن الترمذي٣/٢١٥.

(٢) تمهيد القواعد ٢/٨٧٠.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/١٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك١/٢٧٦، ٢٧٧، وشرح الرضي على الكافية١/٢٧٥، وأوضح المسالك١/ ٢١٧، وتمهيد القواعد ٢/٨٧٠.

خبرًا بعد(لولا)، كقوله ــ صلى اللهُ عليه وسلم ــ: (لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عهدُهُم بِكُفْرِهِمْ لأَسَّسْتُ البَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)[1].

حقيقة: (نُجِي)

ورد في المصحف(نُجِي) بنون واحدة[2]، قال أكثر النحويين: إن هذه القراءة محمولة على إخفاء النون من نُنْجِي، فتوهمه الراوي إدغامًا، وأجازه آخرون على أنه فعل مبني للمجهول، على تقدير المصدر؛ لدلالة الفعل عليه، وإقامته مقام الفاعل، أي: نجّي النجاء المؤمنين[3]، قال الزمخشري: «﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[4]، نُنْجِي، وننجي، ونجى، والنون لا تدغم في الجيم، ومن تمحل لصحته فجعله(فَعَّلَ)، وقال: نجى النجاء المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره ونصب المؤمنين بالنجاء– فمتعسف بارد التعسف»[5].

ينوب عن الفاعل إذا حُذف ـ حالة حذفه وتغيير صورة فعله ـ أحد أربعة أمور باتفاق[6]، وهي: إما المفعول به، نحو: سُرق المتاع، وإما المجرور بحرف

---

(١) ينظر: شرح لب الألباب لنقره كار ص١٤٥.

(٢) قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحده عنه(نجى المؤمنين) بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يسم فاعله والياء ساكنة، وروى حفص عن عاصم (نُجِي المؤمنين) بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة والجيم خفيفة وكذلك قرأ حمزة والباقون، وروى عبيد عن أبي عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمرو (نجى المؤمنين) قالا: مدغمة، ينظر: السبعة لابن مجاهد ص٤٣٠.

(٣) ينظر: التفسير المنير للزحيلي١١٥/١٧.

(٤) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء.

(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل١٣٢/٣.

(٦) واختلف في ثلاثة: المجرور بحرف جر غير زائد، والمفعول لأجله، والتمييز، ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٣٦/٣ :١٣٣٨ .

جر زائد، نحو: وُشِى بزيد، وإما المصدر، نحو: جِير جَوْرٌ عظيم، وإما الظرف بنوعيه نحو: سِير يومٌ فقطع فرسخان.

واختلف النحويون في الأولوية، على ضربين، الأول: في وجود المفعول به، وفي عدمه، والضرب الأول في وجود المفعول به، هو مقصود الدراسة، فالخلاف فيه على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول: يمتنع نيابة غير المفعول به في وجوده، وتجب نيابته، تقدم، أو تأخر؛ لأنه إنما ينوب غير المفعول به بعد أن يُقدر مفعولًا به مجازًا، فإذا كان موجودًا لم يقدم غيره عليه؛ لأن في تقديم غيره من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب؛ ولأن المشاركة التي توجد بيْنَ المفعول به، والفاعل لا توجد بين الفاعل، وغيره مما تصح نيابته عنه، ذهب إلى هذا جمهور البصريين(١).

المذهب الثاني: ينوب غير المفعول به مع وجوده من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به، أو تقدم عليه، ذهب إلى هذا الكوفيون(٢).

المذهب الثالث: يجوز أن ينوب غير المفعول به، لكن بشرط تقدم النائب على غيره، فإن تأخر، فلا تجوز نيابته، فيقال: ضُرِبَ في الدار زيدٌ، وضُرب في الدار زيدًا، ذهب إلى هذا الأخفش(٣).

وقد وصف الزجاج إضمار المصدر في(نُجِّي النَجَاءُ المؤمنين) بأنه خطأ بإجماع النحويين كلهم (٤).

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢١٩/١، وارتشاف الضرب ١٣٣٨/٣، والتصريح ٤٢٩/١.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٢٦٨، وارتشاف الضرب١٣٣٨/٣ ، ١٣٣٩، والتصريح ٤٢٩/١.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل١٢٣/٢، والمساعد٣٩٩/١، والتصريح٤٢٩/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج٤٠٣/٣.

وقال العكبري فيه –أيضًا–: إنه ضعيف [١].

وقال النسفي: إن هذا غير جائز : « وقيل: تقديره النجاء للمؤمنين فسكن الياء تخفيفًا، وأسند الفعل إلى المصدر، ونصب المؤمنين بالنجاء، لكن فيه إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول، وهذا لا يحوز وفيه تسكين الياء وبابه الضرورات»[٢].

وقال ابن يعيش:« والصواب: أن يكون (نجى) فعلًا مضارعًا، والأصل(نُنْجِي) بنونَيْن، فأُخفيت النون الثانية عند الجيم، فظنّها قومٌ إدغامًا، وليس به، ويؤيّد ذلك إسكانُ الياء»[٣].

يستنتج مما سبق أن النون لا تدغم في الجيم، وأن من النحويين من جعله فعلًا، وقال: نجى النجاء المؤمنين، فأرسل الياء، وأسنده إلى مصدره، ونصب المؤمنين بالنجاء.

وحكم النحويون على هذا بأنه تمحل، وتعسف بارد التعسف، ومنهم من قال: بأنه خطأ، وضعيف، وممنوع، غير جائز، فيترجح أنه إخفاء.

تعقيب:

الفصل في هذه المسألة: أنه يجوز أن يكون قد التبس على السامع الإخفاء بالإدغام، من حيث كان كل واحد من الإخفاء والإدغام غير مبيّن، ويبيّن ذلك إسكانه الياء من نجّى؛ لأن الفعل إذا كان مبنيًّا للمفعول به وكان ماضيًا لم يسكّن آخره، فإسكان الياء يدل على أن عاصمًا قرأ(نُنْجِي)[٤]، كما روى حفص عنه.

---

(١) اللباب في علل البناء، والإعراب١/١٦٠، ١٦١.

(٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي ٢/ ٤١٨.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش٤/ ٣١٤.

(٤) روى حفص عن عاصم (نُنْجِي المؤمنين) بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة والجيم خفيفة، ينظر: السبعة لابن مجاهد ص٤٣٠.

وممّا يمنع أن يظنّ ذلك به نصبه قوله: المؤمنين من(نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) ولو كان على ما لم يسمّ فاعله لوجب أن يرفع.

فأمّا قول من قال: إنه يسند الفعل إلى المصدر، ويضمره؛ لأن الفعل دلّ عليه، فذلك ممّا يجوز في ضرورة الشعر، ولا يكون حجّة في هذه القراءة.

والوجه فيه كما رواه حفص، وإذا كان إسناد الفعل إلى المصدر الظاهر الموصوف، ونصب المفعول به ممّا لا يحتمله إلاّ الضرورة، فما ظنّك بالمصدر المقدّر، كقولك في التصريح بالمصدر: ضرب الضرب الشديد زيدًا، ويشهد لهذا مقاييس العربيّة[١].

العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض

المشهور أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، لكن جاءت قراءة على هذا، قرأ بها حمزة:﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحامِ ﴾[٢]، فعطف﴿ الأَرْحامِ ﴾ على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[٣]، فتمحل لها النحويون وجهًا، قال أبو حيان:« وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار، ونظير هذا قول الشاعر:

فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبٍ [٤]

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري٢/٥١٧، ٥١٨، ٥١٩.

(٢) من الآية ١ من سورة النساء، ينظر: السبعة في القراءات ص٢٢٦.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/٣٨٠ :٣٨٦.

(٤) من البسيط، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب٢/٣٨٣، وتمامه:

اليومَ قَرّبتَ تَهْجُونا وتشتمِنا ... فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/٢٨٢: ٢٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك٣/٣٧٦، وتمهيد القواعد ٧/٣٥٠٠.

والشاهد فيه قوله: (فما بك والأيام)، حيث جر الأيام بدون إعادة الجار قبلها.

... وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية: من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز»[1].

يُعطف على الضمير المرفوع المنفصل فلا يحتاج إلى فصل، نحو: زيد ما قام إلا هو وعمرو، وكذلك الضمير المنصوب المتصل، والمنفصل، نحو :

زيد ضربته وعمرًا، وما أكرمت إلا إياك وعمرًا.

وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه إلا بإعادة الجار معه، نحو: مررت بك وبزيد، ولا يجوز مررت بك وزيد، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيون، واختاره ابن مالك[2].

ومسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، مسألة خلافية، فالبصريون يرون عدم جواز ذلك وتمحلوا، ووجهوا ما ورد ظاهره يؤيد ذلك.

والكوفيون جوزوا ذلك، وقرأ بها حمزة :﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِ ﴾[3]، فعطف ﴿ ٱلۡأَرۡحَامِ ﴾ على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، والظاهر أنه إنما جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي.

ويظهر من كلام أبي حيان أن من النحويين من تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار، وذكر نظائر لها، وهم جمهور البصريين، ومن تبعهم.

(١) البحر المحيط٣/ ٤٩٨، ٤٩٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٧٦، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣/ ٢٣٩.

(٣) من الآية ١ من سورة النساء، ينظر: السبعة في القراءات ص٢٢٦.

ومن كلام أبي حيان يظهر –أيضًا– أنه يوافق الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار؛ لأنه رد توجيههم لصحة القراءة بأنها على تقدير الجار، ووصفه بأنه تمحل، بل ذكر من الشعر ما يرجح ذلك، فهو إذن يرى أن مذهب المانعين غيرُ صحيح، والصحيح عنده ما ذهب إليه الكوفيون.

تعقيب:

والأرجح أن هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها القراء السبعة متواترة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي ــ ﷺ[١]، فما تمحل به المانعون غير مقبول.

إعراب الاسم الواقع بعد(أي) في النداء

نُقل عن الأخفش أن(أي) في نحو: يا أيها الرجل، موصول حذف صدر صلته، وهو العائد إليه، كأنه قيل: يا من هو الرجل[٢]، لكن رد الكافيجي هذا بأنه تمحل صرف، فقال:« نحو: (يا أيها الإنسان) يا: حرف نداء، وأي: اسم مفرد مبهم مبني على الضم، وهاء: حرف تنبيه عوض من المضاف إليه، والإنسان: مرفوع حتمًا صفته، وأجاز المازني نصب وصفه حملًا على محله؛ لأن المنادى مفعول به معنى[٣]، فما نقل عن الأخفش من أن (أي) في نحو: يا أيها الرجل، موصول حذف صدر صلته، وهو العائد إليه، كأنه قيل: يا من هو الرجل، فليس بشيء؛ لأنه تمحل صرف، ولأنه لو صح ما نُقل عنه؛ لجاز أن يظهر المبتدأ ههنا، وأن يوصل بأي جملة كانت، سواء كانت فعلية أو ظرفية»[٤].

(١) ينظر: العباب لنقره كار ٢/ ٩٠٢ :٩٠٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/٣٢٣، والبحر المحيط ١/٨٠.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/٣٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش١/٣٢٣.

(٤) شرح قواعد الإعراب ص٣٩٧.

المشهور عن النحويين أن(يا): حرف نداء، وأي: اسم مفرد مبهم مبني على الضم، والهاء: حرف تنبيه عوض من المضاف إليه، والإنسان: مرفوع حتمًا صفته [١].

وذهب الأخفش، فيما نقل عنه ابن يعيش، وأبو حيان إلى أن(أي) في نحو: يا أيها الرجل، موصول حذف صدر صلته، وهو العائد إليه، كأنه قيل: يا من هو الرجل[٢].

وأجاز المازني، فيما نقل عنه العكبري، نصبه حملًا على الموضع؛ لأن المنادى مفعول به معنى[٣].

بعد الذي سبق تمخض أن الكافيجي رد ما ذكره الأخفش بأنه ليس بشيء؛ لأنه تمحل صرف، ولأنه لو صح ما نُقل عنه؛ لجاز أن يظهر المبتدأ ههنا، وأن يوصل بأي جملة كانت، سواء كانت فعلية، أو ظرفية.

وقد رد النحويون ما ذهب إليه الأخفش، بأنه قول فاسد؛ لأنه لو كان الأمر كما ذكر؛ لما جاز ضمه؛ لأنه لا يبنى في النداء ما كان موصولًا [٤]، ولو صح ما قال لجاز، ظهور المبتدأ، ولكان أولى من حذفه؛ لأن كمال الصلة أولى من اختصارها، ولو صح ما قال؛ لجاز أن يغني عن المرفوع بعد (أي) جملة فعلية وظرف، كما يجوز ذلك في غير النداء، وفي امتناع ذلك دليل على أن أيّا غير موصولة[٥].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/٩٨، ٩٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/٣٢٣، والبحر المحيط ١/٨٠.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/٣٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش١/٣٢٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/٣٢٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/٤٠٠.

تعقيب:

خلص مما سبق: أن ما ذهب إليه الأخفش من أن(أي) في نحو: يا أيها الرجل، موصول حذف صدر صلته، ليس بشيء، وأنه تمحل صرف؛ لأنه لو كان كما قال لظهر المبتدأ، وجاز وصله بأي جملة كان نوعها، كما يجوز ذلك في غير النداء، وفي امتناع ذلك دليل على أن أيّا غير موصولة.

(عُزير) بالتنوين، وعدمه

قرأ الثقات (عُزيرٌ) بالتنوين، وبطرح التنوين[١]، فتمحل النحويون؛ لسقوط تنوينه أوجهًا، ذكرها الزمخشري، فقال:«﴿عُزَيۡرُۢ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾[٢]، مبتدأ وخبر، كقوله: ﴿ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾[٣]، وعُزير: اسم أعجمي، كعازر، وعيزار، وعزرائيل؛ ولعجمته وتعريفه: امتنع صرفه، ومن نوّن فقد جعله عربيًا.

وأما قول من قال: سقوط التنوين؛ لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ: ﴿أحد ٱللَّهُ﴾[٤]، أو؛ لأنّ الابن وقع وصفًا، والخبر محذوف وهو معبودنا، فتمحل عنه مندوحة»[٥].

يمنع الاسم من الصرف، لعلل حددها النحويون، منها العلمية، والعجمة، بشرط أن يكون علمًا في اللسان الأعجمي، وزائدًا على ثلاثة أحرف، نحو:

---

(١) قرأ عاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين، ينظر: المبسوط في القراءات العشر ١/٢٢٦.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة التوبة.

(٤) من الآية ١،٢من الإخلاص، نسب ابن مالك هذه القراءة لعبد الوارث، ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٣٠٠.

(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل٢/٢٦٣.

إبراهيم، وإسماعيل، وفي هذه الحالة يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، مالم يضف، أو تدخل عليه (أل)، وفي(عُزير)، وقع الخلاف بين النحويين.

وبرز من كلام الزمخشري السابق أن(عُزير) ممنوع من الصرف للعلمية، والعجمة.

لكن هناك من نونه، وجعله عربيًا، ومنهم من قال: سقط التنوين؛ لالتقاء الساكنين، وله نظير كقراءة من قرأ﴿ أحد ٱللَّهُ ﴾، أو لأن الابن وقع وصفًا والخبر محذوف، تقديره: معبودنا.

وحكم الزمخشري على هذا بأنه تمحل عنه مندوحة، وسبق الزمخشري: المبرد، والزجاج، والسيرافي(١).

قال الزجاج:« قرئتْ(عُزَيْرٌ) بالتنوين، وبغير تنوين، والوجه إثبات التنوين؛ لأن ابْنًا خبَر، وإنما يحذف التنوين في الصفة، نحو، قولك: جاءَني زيد بن عمروٍ، فيحذف التنوين؛ لالتقاء السَّاكنين، وأنَّ ابنًا مضاف إلى عَلَم، وأن النعت والمنْعُوتَ كالشيء الواحد، فإذا كان خبرًا فالتنوين، وقد يجوز حذف التنوين على ضعف؛ لالتقاء السَّاكنين، وقد قرئت:﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أحد ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾(٢)، بحذف التنوين؛ لسكونها، وسكون الباءِ في قوله: ﴿ عُزَيْرُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾(٣)، وفيه وجه آخر: أن

(١) ينظر: المقتضب٣١٦/٢، ومعاني القرآن، وإعرابه للزجاج٤٤٢/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٣٤٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش٣٣٤/١.

(٢) من الآية ١،٢من الإخلاص، نسب ابن مالك هذه القراءة لعبد الوارث، ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٣٠٠.

(٣) قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَابْن عَامر وَحَمْزَة:﴿ عُزَيْر ابْن الله ﴾ غير منون، ينظر: السبعة٣١٣/١.

يكون الخبر محذوفًا، فيكون معناها:(عُزير ابن اللَّه معبودنا)، فيكون ابْنُ نَعْتًا، ولا اختلاف بين النحويين أن إثبات التنوين أجود»[١].

فصريح كلام الزجاج أن(عُزير) قرئت بالتنوين، وغير التنوين، وأن إثبات التنوين هو الوجه، وذلك؛ لأن ابْنًا خبَر، ويجوز حذف التنوين، لكن على ضعف؛ لالتقاء السَّاكنين، وله نظائر، وفي نهاية كلامه ذكر أن إثبات التنوين أجود.

وقال ابن يعيش:« والأشبهُ أنّ يكون –أيضًا– خبرًا إلّا أنّه حُذف منه التنوين؛ لالتقاء الساكنَيْن من قبيل الضرورة، وله نظائرُ، نحوُ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أحد ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ بحَذْفِ التنوين من (أحد)»[٢].

فابن يعيش يرى أنه خبر، حذف منه التنوين؛ لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة، وله نظائر.

أما في صرفه، وعدمه، فقال السيرافي:« والوجه الثالث: وهو أجودها أن يكون(عُزير)اسما عجميّا منع الصرف؛ لعجمته»[٣].

فالسيرافي يرى أن الأجود منعه من الصرف للعلمية، والعجمة.

وخالف في ذلك ابن عصفور، فقال:« فأَمَّا قوله تعالى: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾... وحذف التنوين من عُزيز؛ لأنّه لا ينصرف للعجمة والتعريف، والصحيح ما تقدم؛ لأنَّ الأعجمي إذا صغر صرف»[٤].

(١) معاني القرآن، وإعرابه للزجاج٢/٤٤٢.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش١/ ٣٣٤.
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٤٧.
(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٣/٣١.

فابن عصفور يرى أنه مصروف؛ لأنه صُغر، والتصغير ضرب من التصريف.

وقال ابن مالك: «و(عُزير) منصرف فحذف تنوينه؛ لالتقاء الساكنين، ولشبهه بتنوين العلم المنعوت بـ(ابن)، وحذف التنوين هنا أحسن من حذف التنوين في قراءة عبد الوارث :﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أحد ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ »[1].

وقال ابن عقيل: « وأما ﴿ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾... وقيل: ابن خبر، وحذف التنوين؛ لأنه ممنوع الصرف، وهو ضعيف؛ لثبوت تنوينه»[2].

وقال ناظر الجيش:« وإنما حكمت بانصراف عُزيز؛ لأن عاصمًا والكسائي قرآ به فصح كونه منصرفًا...ثم صغر تصغير الترخيم حين عرّب فصرف؛ لصيرورته ثلاثيًّا، ولا اعتداد بياء التصغير؛ لأن نوحًا لو صغر لبقي مصروفًا.

ولأن سيبويه حكى في تصغير إبراهيم وإسماعيل: بريهًا سميعًا مصروفين[3]»[4].

فناظر الجيش يرى أنه منصرف من وجه: قراءة عاصم والكسائي، ولأن سيبويه حكى في تصغير إبراهيم، وإسماعيل بريهًا، وسميعًا مصروفين.

فرأي ابن مالك، وابن عقيل، وناظر الجيش، مثل رأي ابن عصفور، مع اختلاف يسير في التوجيه.

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك٣/ ١٣٠٠.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد٢/٤٩٩.

(٣) الكتاب٢/٤٧٦.

(٤) تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٥٢.

بعد الذي سلف بيانه، ثبت أن في موطن الشاهد: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾، خلافًا في تنوينه، وعدمه، فمنهم من قرأه بالتنوين، ومنهم من قرأه من غير التنوين.

فمن أقر التنوين قال: إنه مبتدأ، وخبره(ابن الله)، وإذا كان كذلك، فلا بد من التنوين في حال السعة؛ لأن عُزيرًا ينصرف سواء كان أعجميًا، أو عربيًا.

والذي سوغ صرفه أمران: أحدهما: أنه اسم خفيف فينصرف، وإن كان أعجميًا، كهود، ولوط.

والثاني: أنه على صيغة التصغير، وأن الأسماء الأعجمية لا تصغر.

وأما الذين تركوا التنوين فلهم فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه أعجمي ومعرفة، فوجب أن لا ينصرف.

الوجه الثاني: أن قوله: ابن صفة والخبر محذوف، والتقدير: عُزير ابن الله معبودنا. الوجه الثالث: أن الفراء قال: نون التنوين ساكنة من عُزير، والباء في قوله: ابن الله ساكنة، فحصل هاهنا التقاء الساكنين، فحذف نون التنوين؛ للتخفيف [١].

وحكم الزمخشري على الوجه الثاني، والثالث، بأنه تمحل عنه مندوحة، وسبق الزمخشري: المبرد، والزجاج، والسيرافي[٢].

ولا اختلاف بين أغلب النحويين أن إثبات التنوين أجود، كما قال الزجاج.

تعقيب: الراجح أنه منصرف؛ لخفته، وإن كان أعجميًا، كنوح، وهود، ولوط، وأنه اكتسب التصريف بالتصغير.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء١/٤٣١، ومفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ١٦/ ٢٩.

(٢) ينظر: المقتضب٢/٣١٦، ومعاني القرآن، وإعرابه للزجاج٢/٤٤٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/٣٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش١/٣٣٤.

(اثنا عشر) بين الإعراب، والبناء

الأعداد من(أحدَ عشرَ) إلى(تسعةَ عشرَ) مبنيّات؛ وذلك لتضمُّنها معنى (واو) العطف؛ لأن الأصل: أحدٌ وعشرةٌ، فحُذفت الواو، وجُعل الاسمان اسمًا واحدًا اختصارًا، ما خلا (اثني عشرَ)، فإنّ الاسم الأول معربٌ، وقد تمحل النحويون لإعرابه وجهًا، ذكره الرضي، فقال:« قوله: (إلا اثني عشر)، جمهور النحاة على أن (اثني عشر)، معرب الصدر؛ لظهور الاختلاف فيه، كما في: الزيدان والمسلمان، وتمحلوا لإعرابه علة ... أعرب، عند الجمهور[1]، الصدر منه؛ لأنه: عرض بعد دخول علة البناء فيه، أي: تركيبه مع الثاني وكون الإعراب، لو أعرب، كالحاصل في وسط الكلمة: ما أوجب كونها كالمعدوم، وذلك أنهم لما أرادوا مزج الاسمين، بعد حذف الواو، المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون –أيضًا–؛ لأنها دليل تمام الكلمة، كما ذكرنا في صدر الكتاب، ولم يحذف النون لأجل البناء، ألا ترى إلى بناء نحو: يا زيدان، ويا زيدون، ولا مسلمينِ ولا مسلمينَ، مع ثبوت النون، فقام (عشر) بعد حذف النون مقامها، وسد مسدها، والنون بعد الألف والواو في:(مسلمان، ومسلمون)، لا يجعلها كالكائن في وسط الكلمة؛ لأنها دليل تمام الكلمة قبله، والإعراب يكون مع التمام، فلذا يختلف الإعراب قبل النون في المثنى والمجموع، كما يختلف قبل التنوين، فصار(اثنا عشر) كـ(اثنان)، والدليل على قيام(عشر) مقام النون أنه لا يضاف(اثنا عشر)، كما يضاف أخواته، تقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك، ولا تقول: اثنا عشرك؛ لأنه، كـ(اثنانك)، ويجوز أن يقال: صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف إلى عشر؛ لأن نون المثنى، والمجموع لم يعهد في غير هذا

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ٤٩٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٢١/١، وشرح المفصل لابن يعيش١٥/٤، ١٦.

الموضع حذفها إلا للإضافة، فصار كأنه مضاف، والتركيب الإضافي، لا يوجب البناء، وليس قول من قال: إنه أعرب؛ لأنه امتنع حذف علامة التثنية، أي: الألف لأجل التركيب، وتلك العلامة إعراب فلم يسقط الإعراب: بشيء؛ لأن نحو: يا زيدان، ويا زيدون، مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة، بل إذا قصد بناء المثنى جردت علامة التثنية عن كونها إعرابًا، وكذا علامة الجمع»(١).

حاصل ما ذكره الرضي: أن(اثني عشر)، معرب الصدر؛ لظهور الاختلاف فيه؛ لأنه: عرض بعد دخول علة البناء فيه، أي: تركيبه مع الثاني وكون الإعراب، لو أعرب، كالحاصل في وسط الكلمة: ما أوجب كونها كالمعدوم، وذلك أنهم لما أرادوا مزج الاسمين، بعد حذف الواو، المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون –أيضًا–؛ لأنها دليل تمام الكلمة، ولم يحذف النون لأجل البناء، فقام (عشر) بعد حذف النون مقامها، وسد مسدها، فصار(اثنا عشر)، كاثنان، والدليل على قيام (عشر) مقام النون أنه لا يضاف اثنا عشر، كما يضاف أخواته، تقول: ثلاثة عشرك وخمسة عشرك، ولا تقول: اثنا عشرك؛ لأنه، كـ(اثنانك).

وخالف في ذلك ابن درستويه، فيما نقل عنه الرضي: « وقال ابن درستويه: هو مبني كسائر أخواته من الصدور؛ لكونه محتاجًا إلى الجزء الثاني مثلها، وقال: كل واحد من لفظي: اثنا عشر واثني عشر، صيغة مستأنفة»(٢).

ونسب أبو حيان البناء إلى ابن كيسان (٣).

وقال ابن الوراق في علة إعرابه: « فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم وَجب إِعْرَاب اثْنَي عشر، وَلم يجب بِنَاء عشرَة مَعَه؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن(الِاثْنَيْنِ) إعرابهما فِي

(١) شرح الرضي على الكافية ١٣٨/٣.

(٢) السابق.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٠/٩.

وسطهما، و(عشر) حلت مَحل النُّون من(اثْنَيْنِ)، فَكَمَا كَانَ حرف الْإِعْرَاب الْألف وبعدهما النُّون، فَكَذَلِك يجب أَن تبقى الْألف حرف الْإِعْرَاب، وَإِن كَانَ (عشر) بعْدهَا؛ لِأَنَّهَا لم تَتَغَيَّر عَمَّا كَانَت عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهَا حلت مَحل النُّون، وَجعلت مَعَ الِاثْنَيْنِ بِمَنْزِلَة عدد مُفْرد، فَلَمَّا حلت مَحل الْحَرْف، وَجب أَن تبنى كَمَا يبْنى الْحَرْف»[1].

وقال العكبري:« فأمَّا (اثْنَا عشر) فالاسم الأوَّل مُعرب لأوجه:

أَحدهَا: أَنهم أَرَادوا الدّلَالَة على أَن الأَصْل فِي هَذِه الْأَعْدَاد الْإِعْرَاب كَمَا صححُّوا الْوَاو فِي (قَوَد) و(استحوَذ).

وَالثَّانِي: أنَّ عَلامَة الْإِعْرَاب هِيَ حرف التَّثْنِيَة فَلَو أبطلت لبطل دَلِيل التثنيه.

وَالثَّالِث: أنَّ مَا عداهُ من المركَّب جرى مجْرى الِاسْم الْوَاحِد وإعراب الِاسْم الْوَاحِد لَا يكون فِي وَسطه»[2].

وقال ابن يعيش –أيضًا–:« بناء ما رُكّب من الأعداد من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) في المبنيّات؛ وذلك لتضمُّنه معنى واو العطف؛ إذ الأصل: أحدٌ وعشرةٌ، فحُذفت الواو، وجعل الاسمان اسمًا واحدًا اختصارًا، ما خلا (اثنَا عشرَ)، فإنّ الاسم الأول معربٌ؛ لأن الاسم الثاني حلّ منه محلَّ النون، فجرى التغييرُ على الألف مع الاسم الذي بُني معه، كما جرى التغيير عليها مع النون، ويكون ذلك الاسمُ على حاله، كما كانت النون على حالها...

والذي يدلّ أن العشرة واقعةٌ موقع النون أنّك لا تضيفه إلى المالك على حدّ إضافة(خمسةَ عشرَ)، وأخواته، فلا تقول: (اثنَيْ عشرَك)، كما تقول:(خمسة

(١) علل النحو ص٤٩٧.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٢٢.

عشرَك)؛ لأنّ (عشر) قد قام مقامَ النون، والإضافةُ بحذف النون، فلا يجوز أن يثبت معها ما قام مقامَ النون، ولو أسقطنا (عشر) للإضافة، لم يُعلَم أأضيفت إلى (اثنين)، أم إلى (اثني عشر)، فاعرفه»[١].

ظاهر ما سبق من كلام ابن الوراق، والعكبري، وابن يعيش أن علة بناء ما رُكّب من الأعداد من(أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) هي: تضمُّنه معنى واو العطف؛ إذ الأصل: أحدٌ وعشرةٌ، فحُذفت الواو، وجعل الاسمان اسمًا واحدًا اختصارًا.

أما (اثنَا عشرَ)، فإنّ الاسم الأول معربٌ؛ لأن الاسم الثاني حلّ منه محلَّ النون، فجرى التغييرُ على الألف مع الاسم الذي بُني معه، كما جرى التغيير عليها مع النون، ويكون ذلك الاسمُ على حاله، كما كانت النون على حالها.

وقد استحسن أبو حيان هذه العلة حين علل بها ابن مالك[٢]، فقال: « وتعليل المصنف بقاء الإعراب في اثنا عشر واثنتي عشرة بوقوع ما بعدهما موقع النون حسن، فكأن النون موجودة، فكما أنه إذا كانت النون موجودة كان معربًا فكذلك مع وجود معاقبها، وهو هذا الاسم»[٣].

يتحصل مما سبق أن ما رُكّب من الأعداد من(أحدَ عشرَ) إلى(تسعةَ عشرَ) مبنيٌ؛ وذلك لتضمُّنه معنى واو العطف؛ إذ الأصل: أحدٌ وعشرةٌ، فحُذفت الواو، وجعل الاسمان اسمًا واحدًا اختصارًا، ما خلا (اثنَي عشرَ)، فإنّ الاسم الأول معربٌ.

(١) شرح المفصل لابن يعيش٤/ ١٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لا بن مالك٢/٤٠١.

(٣) التذييل والتكميل٩/٣٢١.

وتمحل بعض النحويين؛ لظهور الاختلاف فيه؛ لأنه: عرض بعد دخول علة البناء فيه، أي: تركيبه مع الثاني وكون الإعراب، لو أعرب، كالحاصل في وسط الكلمة: ما أوجب كونها كالمعدوم، ووقوع ما بعدهما موقع النون، فكأن النون موجودة، فكما أنه إذا كانت النون موجودة كان معربًا فكذلك مع وجود معاقبها، وهو هذا الاسم.

والدليل على قيام(عشر) مقام النون أنه لا يضاف اثنا عشر، كما يضاف أخواته، تقول: ثلاثة عشرك وخمسة عشرك، ولا تقول: اثنا عشرك؛ لأنه، كـ(اثنانك).

تعقيب:

الراجح أن(اثني عشر) معرب، ويكفي إجماع الجمهور على ذلك، وما ذكروه من تمحلات، فاجتهاد مقبول؛ لتوضيح وجه الإعراب.

الفصل الثاني:
تمحلات النحويين، في الأفعال.

مجيء (قعد) بمعنى(صار)

ورد في الحديث مجيء(قعد) بمعنى:(صار)، فتمحل النحويون وجهًا لذلك، قال ابن فرحون:« (ويقعد الأيرُ له لُعَاب)[١]، قلت: وأمّا (قعد) في الحديث[٢] فلا يصحّ منها معنى (صار) إلّا على تمحُّل بعيد»[٣].

معنى صار: التحول من صفة إلى صفة أخرى، وهي من أخوات كان ترفع المبتدأ اسمًا والخبر تنصبه، وموطن الدراسة في مجيء (قعد) بمعنى(صار)، وظاهر كلام ابن فرحون أن (قعد) لا يصح منها معنى(صار) إلا على تمحل بعيد.

لكن نقل الفراء عن العرب مجيء(قعد) بمعنى(صار)، فقال: « وأنشدني بعض العرب:

لا يُقنع الجارية الْخِضَابُ ... ولا الوشاحَان ولا الْجِلْبَابُ

من دون أن تلتقِيَ الأرْكَابُ ... وَيَقْعُدَ الْهَنُ لَهُ لُعَابُ

قَالَ الفراء: يُقال لموضع المذاكير: رَكَب، ويقعد، كقولك: يصير»[٤].

إذن ورد عن العرب بنقل الفراء مجيء(قعد) بمعنى(صار).

---

(١) من بحر الرجز المشطور وهو لامرأة مجهولة، ينظر: التذييل والتكميل٤/١٦٤، وتمهيد القواعد ٣/١١٠٧، وتعليق الفرائد ٣/٢٠٠.

والشاهد فيه قوله: « ويقعد الأير له لعاب» حيث استعملت يقعد بمعنى يصير، كما قال الفراء.

(٢) يُشير بهذا إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله هو السلام، فإذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله...)، ينظر: صحيح البخاري، باب الدعاء في الصلاة٨/٧٢، وصحيح مسلم، باب التشهد في الصلاة١/٣٠١.

(٣) العدة في إعراب العمدة لابن فرحون٢/٣٩.

(٤) معاني القرآن للفراء٢/٢٧٤.

ونقل أبو حيان عن الكسائي وعنه: « وأما(قعدت كأنها حربة)، فقالوا: شحذ شفرته، ويروى: أرهف شفرته، حتى قعدت كأنها حربة، أي: صارت كأنها حربة... وذهب الفراء إلى أنه يطرد جعل(قعد) بمعنى(صار)... وحكي الكسائي:(قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها) بمعنى صار»[١].

ونقل السمين الحلبي عن الفراء، والزمخشري –أيضًا–ورودها بمعنى(صار)، فقال:« ويجوز أن تكون بمعنى(صار) فينتصب على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزمخشري... والبصريون لا يقيسون هذا، بل يقتصرون به على المثل في قولهم: (شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة)»[٢].

صريح ما سبق أن ابن فرحون ذكر أنه لا يصح أن تأتي (قعد) بمعنى (صار) إلّا على تمحُّل بعيد، وما ورد يخالف ذلك، فحكى الكسائي أن مجيء(قعد) بمعنى(صار) وارد، بل جعله الفراء مطردًا.

تعقيب:

الظاهر أن مجيء(قعد) بمعنى(صار) لا يحتاج إلى تمحل، كما زعم ابن فرحون، فورود(قعد) بمعنى(صار) بالنقل عن العرب دليل كاف على استعمالها بهذا المعنى، لكن هذا مقصور على السماع فقط، كما ورد عن البصريين.

(١) التذييل والتكميل٤/١٦٤.

(٢) الدر المصون٧/٣٣٣.

﴿ وَنُزِّلَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾[1]

بين البناء للفاعل، ولما لم يسم فاعله

تمحل النحويون في بناء ﴿ وَنُزِّلَ ﴾ للمفعول وجهًا، ذكره السمين الحلبي، فقال : « وقرأ أبو عمرو في طريقة الخفاف عنه: ﴿ وَنُزِّلَ ﴾ بضم النون، وكسر الزاي خفيفة مبنيًا للمفعول[2]، قال صاحب اللوامح[3]:(فإن صحت القراءة فإنه حذف منها المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، تقديره: ونُزِلَ نُزُول الملائكة، فحذف النزول، ونقل إعرابه إلى (الملائكة)، بمعنى: نَزَلَ نَازِلُ الملائكة؛ لأن المصدر يجيء بمعنى الاسم، وهذا مما يجيء على مذهب سيبويه في ترتيب بناء اللازم للمفعول به؛ لأن الفعل يدل على مصدره)، قلت: وهذا تمحل كثير دعت إليه ضرورة الصناعة»[4].

يحذف المضاف؛ لقيام قرينة تدل عليه ويقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه[5].

ومما تقدم يظهر أن ﴿ وَنُزِّلَ ﴾ بُنيَ للمفعول، وتوجيهه أنه حُذف منها المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وتقديره: ونُزِلَ نُزُول الملائكة، فحذف النزول، ونُقل إعرابه إلى الملائكة، بمعنى: نَزَلَ نَازِلُ الملائكة؛ لأن المصدر

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر ٣٢٤/٢.

(٣) لأبي الفضل الرازي، هو: عبد الرحمن بن أحمد المقري، المتوفى: سنة ٤٥٤، ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب، والفنون ١٥٦٧/٢.

(٤) الدر المصون ٤٧٨/٨.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٧٦/٣.

يجيء بمعنى الاسم، وهذا مما يجيء على مذهب سيبويه في ترتيب بناء اللازم للمفعول به؛ لأن الفعل يدل على مصدره.

وقد وصف هذا التوجيه السمين الحلبي بأنه تمحل كثير دعت إليه ضرورة الصناعة.

وقال فيه ابن جني: «عن أبي عمرو:(وَنُزِلَ الْمَلائِكَةُ)[١]، خفيفة، قال أبو الفتح: هذا غير معروف؛ لأن (نَزَلَ) لا يتعدى إلى مفعول به، فيبنى هنا للملائكة؛ لأن هذا إنما يجيء على نَزَلتُ الملائكةَ، ونُزِل الملائكةُ، وَنَزَلْت غير متعدّ، كما ترى.

فإن قلت: فقد جاء فُعِل مما لا يتعدى فَعَلَ منه، نحو:(زُكِمَ، ولا يقال: زَكَمَه الله، وجُنّ، ولا يقال: جنَّه الله، وإنما يقال: أزكمه الله، وأَجَنَّه الله– فإن هذا شاذ ومحفوظ، والقياس عليه مردود مرذول»[٢].

وقال فيه ابن مالك: وهذا عندي فيه نظر[٣].

ظاهر ما تقدم أن السمين الحلبي يرى أن﴿ وَنُزِّلَ ﴾ بُنيَ للمفعول، وتوجيهه أنه حُذف منه المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، أن هذا تمحل كثير دعت إليه ضرورة الصناعة.

وسبقه ابن جني بأن هذا غير معروف، وما جاء مثله، فهو شاذ ومحفوظ، والقياس عليه مردود مرذول، وقال فيه ابن مالك: فيه نظر.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/٣٢٤.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/١٢١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٦٨.

تعقيب:

حاصل ما تقدم أن التوجيه الذي وُجِّه به بناء ﴿وَنُزِّلَ﴾، للمفعول تمحل كثير دعت إليه ضرورة الصناعة، من قبيل الشاذ النادر يحفظ، ولا يقاس عليه.

إعراب (تُلْمِمْ بنا)[1]

قال الصبان:« قوله:(تلمم بنا) في كونه بدل كل من كل، نظر، فإن الإتيان: المجيء، والإلمام: النزول، وما تمحل به البعض من أن المراد بإتيانهم: النزول بهم مجازًا يزيفه أنه لا قرينة على ذلك، فالمتجه أنه بدل اشتمال»[2].

البدل هو تابع مقصود بالنسبة بلا واسطة، وهو على أربعة أنواع: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل المباين للمبدل منه.

والبدل يدخل الاسم، ويدخل الفعل؛ إذا اتفق الفعلان في الزمن والمعنى، نحو: إن تقم تنهض أنهض معك، وموطن الدراسة في وقوع أنواع البدل في الفعل:

المذهب الأول: أن بدل الفعل من الفعل، إنما يكون في بدل الكل، وهو مذهب السيرافي[3].

---

(١) جزء من بيت من الطويل منسوب إلى عبيد الله بن الحر الجعفي، وتمامه

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا ... تجد حطبًا جزلًا ونارًا تَأَجَّجَا

ينظر: الكتاب ٨٦/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٢٨٥،٢٩٠/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٧٨/٢.

والشاهد فيه الخلاف في إعراب(تلمم بنا)، فمن النحويين من قال: إنه بدل كل من كل من الفعل الأول، ومنهم من قال: إنه بدل اشتمال.

(٢) حاشية الصبان ٣/ ١٩٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه٢٩٠/٣.

المذهب الثاني: ذهب ابن يعيش إلى أنه لا يكون في الفعل من البدل إلا بدل الكل، وبدل الغلط، ولا يكون فيه بدل بعض، ولا اشتمال(١).

المذهب الثالث: يجوز بدل الفعل من الفعل، بدل كل، وبدل اشتمال، وبدل غلط فقط، ذهب إلى هذا ابن العلج صاحب البسيط، فيما نقل عنه أبو حيان، والمرادي، والسيوطي، والصبان(٢).

المذهب الرابع: جوّز الشاطبي، والمكودي: الأبدال الأربعة في الفعل؛ قياسًا على الاسم(٣)، قال الشاطبي رادًا على السيرافي:« أنواع بدل الاسم جارية في بدل الفعل، وليس الأمر، كما تقدم للسيرافي، فإطلاقه صحيح –أيضًا–»(٤).

هذا ما قيل في البدل.

أما في إعراب البيت، فوقع الخلاف في الشاهد السابق بين النحويين هل هو من بدل الكل، أو من بدل الاشتمال؟

فقد ذهب السيرافي، والمرادي، والشاطبي، والمكودي، والسيوطي إلى أنه من بدل الكل(٥).

وخالف في ذلك الصبان بأنه بدل اشتمال، كما سلف ذكره، ورد ما تمحل به النحويون من أن المراد بإتيانهم: النزول بهم مجازًا، يزيفه أنه لا قرينة على ذلك.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٤/٢٨٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب٤/١٩٧٣، وتوضيح المقاصد للمرادي٢/١٠٤٧، ١٠٤٨، وهمع الهوامع ٣/١٥٣، وحاشية الصبان٣/١٩٤.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي٥/٢٣٢، وشرح المكودي على الألفية١/٢٣٥،.

(٤) المقاصد الشافية ٥/٢٣٢.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه٣/٢٩٠، وتوضيح المقاصد٢/١٠٤٧، ١٠٤٨، والمقاصد الشافية٥/٢٣٢، وشرح المكودي على الألفية ١/٢٣٥، وهمع الهوامع ٣/١٥٣.

تعقيب:

الذي عليه أكثر النحويين هو أن البدل يدخل الاسم، ويدخل الفعل -أيضًا- إذا اتفق الفعلان في الزمن والمعنى، نحو: إن تقم تنهض أنهض معك.

وأما موطن الدراسة، فلم يقل بأن هذا الشاهد من بدل الاشتمال إلا الصبان، فيُرد عليه بأن شرط وقوع بدل الكل في الفعل؛ إذا أفاد زيادة بيانٍ للأول، وتحقق هذا في البيت[1]، وهذا ما عليه أكثر النحويين.

(١) ينظر: المساعد٣/١٨٠، وشرح لب الألباب لنقره كار ص٣٦٥، والمقاصد الشافية ٢٢٧/٥.

الفصل الثالث:
تمحلات النحويين في الحروف.

جر ما بعد لات

قرأ عيسى بن عمر: ﴿وَلَاتَ حِينِ﴾[1]، بكسر التاء، وجر النون خبر بعد لات، فتمحل الزمخشري في تخريج الخبر[2]، قال أبو حيان: « وقرأ عيسى بن عمر: (وَلَاتَ حِينِ)، بكسر التاء وجر النون، خبر بعد لات، وتخريجه مشكل، وقد تمحل الزمخشري في تخريج الخبر في قوله:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ حِينِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينِ بَقَاءِ[3]

قال: شبه(أوان) بـ(إذ) في قوله: وأنت إذ صحيح[4]، في أنه زمان قطع منه المضاف إليه وعوض؛ لأن الأصل: ولات أوان صلح، فإن قلت: فما تقول في حين مناص، والمضاف إليه قائم؟ قلت: نزل قطع المضاف والمضاف إليه، وجعل تنوينه عوضًا من الضمير المحذوف، ثم بنى الحين؛ لكونه مضافًا إلى غير متمكن. انتهى. هذا التمحل»[5].

لات: حرف نفي، أصله لا، ثم زيدت عليها التاء، كما زيدت في ثمت وربت، هذا مذهب الجمهور، لكن اختلف النحويون في عملها، على مذاهب:

---

(١) من الآية ٣ من سورة ص، ينظر: القراءة في الكشاف٤/٧١.

(٢) ينظر: الكشاف٤/٧٢،٧١، والمفصل ص٣٢٩.

(٣) البيت من الخفيف لأبي زبيد الطائي، في ديوانه ص٣٠، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٥٣، وشرح التسهيل١/٣٧٨، وتمهيد القواعد٣/١٢٢٦.

(٤) جزء من عجز بيت شعري من البحر الوافر، لأبي ذؤيب الهذلي، وتمامه:

نَهَيْتُكَ عن طِلابك أُم عمرٍو ... بعافِيَةٍ وأنتَ إذٍ صَحِيحُ

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/٢٠١، والمساعد١/٤٩٩، وتمهيد القواعد٤/١٩٢٣.

والشاهد في قوله: (إذ) حيث إن التنوين اللاحق لـ(إذ) عوض عن الجملة، والأصل: وأنت، إذ نهيتك صحيح.

(٥) البحر المحيط٩/١٣٧، ١٣٨.

الأول: مذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل ليس، ولكن في لفظ الحين خاصة.

الثاني: أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان، سمع هذا الفراء عن العرب[١].

الثالث: أنها تعمل عمل(إن) وهي للنفي العام، وعزي إلى الأخفش، فجعل(ولات حين مناص) بالنصب اسمها مثل: لا غلام سفر، والخبر محذوف، أي: لهم، ونُسب إليه –أيضًا–: أنها لا تعمل شيئًا، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعًا فمبتدأ أو منصوبًا فعلى إضمار فعل، أي: ولات أرى حين مناص.

الرابع: لا عمل لها، وعليه ابن مالك فهي مهملة، ووافقه أبو حيان[٢].

يتبين مما سبق أن أبا حيان وصف تخريج الزمخشري للخبر في البيت السالف الذكر، وتشبيهه (أوان) بـ(إذ)، بالتمحل، وخرج القراءة الشاذة، والبيت النادر في جر ما بعد لات، بأن الجر هو على إضمار(من)، كأنه قال: لات من حين مناص، ولات من أوان صلح، كما جروا بها في قولهم: على كم جذع بيتك؟، أي: من جذع في أصح القولين.

وسبق الزمخشري بأنه يجر بـ(لات): الفراء، والأخفش[٣]، فقال الفراء:

« **طلبوا صُلحنا ولاتَ أوانِ ... فأجبنَا أن لَيْسَ حِينَ بقَاءِ**

فخفض (أوانِ)، فهذا خَفْض».

فالجر بـ(لات)، معلوم، وارد، بنقل الفراء، والأخفش–أيضًا–.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء٢/٣٩٨.

(٢) ينظر: الجني الداني ص٤٨٨، ٤٨٩، وهمع الهوامع١/٤٠٠: ٤٠٣ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء٢/٣٩٨، ومعاني القرآن للأخفش٢/٤٩٢ .

تعقيب:

الراجح أن(لات) تعمل في الحين، أو مرادفه، نحو(أوان)، و(ساعة)، والجر بها، معلوم، ووارد، بنقل الفراء، والأخفش.

وجوب دخول (قد) على الماضي الواقع حالًا

تلزم (قد)، الفعل الماضي وقد تكون ظاهرة، أو مقدرة، قال الكافيجي: « الفعل الماضي إذا وقع حالًا، فلا بد من قد ظاهرة، أو مقدرة، كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[1]، هكذا قال الجمهور في رعاية ظاهر القاعدة المقررة، فالتحقيق أن الأصل عدم التقدير مع استقامة المعنى، وأن المبحث هو الحال التي تكون قيدًا للعامل مطلقًا، سواء كانت في الماضي، أو في الحال، أو في الاستقبال لا الحال التي تكون بمعنى الوقت الذي يقع فيه كلام المتكلم حال التكلم حتى يحتاج إلى تمحل ذلك التقدير، فمنشأ الاحتياج إليه الاشتباه بين المعنين، وعدم التمييز بين مظان الاستعمال»[2].

الفعل الماضي إذا وقع حالًا، فلا بد من قد ظاهرة، أو مقدرة، وهذا رأي الجمهور[3].

وخالف في ذلك الأخفش، والكوفيون[4]، قال الرضي:« التزموا (قد) إما ظاهرة، أو مقدرة في الماضي؛ إذا كان حالًا، مع أن حاليته بالنظر إلى عامله، ولفظة (قد) تقرب الماضي من حال التكلم فقط، وذلك؛ لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية، فقالوا: جاء زيد العام الأول وقد ركب، فالمجيء بلفظ (قد) ههنا؛ لظاهر الحالية، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في

(١) من الآية ٩٠ من سورة النساء.

(٢) شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص١٣٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء١/٢٤، ينظر: التذييل والتكميل١٨٩/٩، والمساعد ٤٧/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش١/٢٦٣، والتذييل والتكميل١٨٩/٩، والمساعد ٤٧/٢.

المضارع لذلك... الأخفش، والكوفيون غير الفراء، لم يوجبوا (قد) في الماضي المثبت ظاهرة، أو مقدرة؛ استدلالًا بنحو قوله:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ(١)

وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(٢)، وغيرهم أوجبوه؛ لما مضى، والأول قريب»(٣).

مما سبق عرضه تبين أن الفعل الماضي إذا وقع حالًا، فلا بد من قد ظاهرة، أو مقدرة، وهذا ما قاله الجمهور في رعاية ظاهر القاعدة المقررة.

وخالف في ذلك الأخفش، والكوفيون غير الفراء، فلم يوجبوا (قد) في الماضي المثبت ظاهرة، أو مقدرة، استدلالًا بالآية، وبيت الشعر السابقين، وتبعهم الرضي.

وفصّل ذلك الكافيجي بأن الأصل عدم التقدير مع استقامة المعنى، وأن المبحث هو الحال التي تكون قيدًا للعامل مطلقًا، سواء كانت في الماضي، أو في الحال، أو في الاستقبال، لا الحال التي تكون بمعنى الوقت الذي يقع فيه كلام المتكلم حال التكلم حتى يحتاج إلى تمحل ذلك التقدير.

ومنشأ الاحتياج إليه الاشتباه بين المعنين، وعدم التمييز بين مظان الاستعمال.

---

(١) من الطّويل، لأبي صَخْرٍ الهذليّ، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٧٢، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ١/٣٩٦، وتمهيد القواعد٤/١٨٨٠.

والشاهد فيه: (بلّله القطر) فالجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محلّ نصب حال، وقد تجردت من قد، وفيه شاهد آخر مجيء اللام في(لذكراك) للتعليل.

(٢) من الآية ٩٠ من سورة النساء.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢/٤٤،٤٥.

تعقيب:

الناتج أنه إذا لم يكن هناك اشتباه بين معنين، أو عدم تمييز بين مظان الاستعمال، فلا حاجة إلى(قد)؛ لكثرة ما ورد من غيرها، والتقدير دون حاجة تكلف بلا دليل، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدًا؛ لأن مقاييس العربية تُبنى على وجود الكثرة[1]، فلا حاجة إلى تمحل التقدير.

(١) ينظر: التذييل والتكميل١٨٩/٩، المساعد لابن عقيل٤٧/٢.

الخاتمة

اختتم بحثي بحمد الله والثناء عليه، والصلاة والسلام على نبيه الخاتم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد،،،

نتج من البحث أمور، منها:

١- معرفة كلمة(تمحل)، ومناسبة ذكرها، والغرض منها، والسبب الذي دفع النحوي إلى هذا.

٢- توصل البحث إلى أن التمحل هو اجتهاد من النحوي، الغرض منه توضيح، وتبسيط غامض قد يصعب فهمه على القارئ، أو توجيه أمر يحتاج إلى إعمال فكر، وتدقيق نظر.

٣- أن هناك فرقًا كبيرًا بين التكلف، والتمحل.

٤- **التمحلات ثلاثة أنواع:**

تمحل أصاب في موضعه، وتمحل قارب الصواب، وتمحل اجتهد ولم يصب.

التمحلات التي أصابت:

١- التمحل الذي نقله أبو حيان عن النحويين في جمع أرض على(أرضون، وأرضين)، وما زاده ابن مالك عليهم مقبول، ومؤيد بالسماع.

٢- التمحل الذي ذكره الرضي عن النحويين؛ لتوجيه قراءة رفع:﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾، حتى يخرج به عن الحد المذكور، لئلا يلزم منه غير المختار.

٣- ما ذكره الرضي–أيضًا– من تمحلات للنحويين من أن(اثني عشر)، معرب الصدر؛ لظهور الاختلاف فيه.

٤- التمحل الذي نقله ابن فرحون من أنه لا يصح أن تأتي (قعد) بمعنى (صار) إلّا على تمحُّل بعيد، وما ورد بنقل الكسائي، والفراء يخالف ذلك، بل يؤيد ورودها.

٥- التمحل الذي نقله الصبان عن بعض النحويين من أن:(تلمم بنا) في البيت الشعري السالف، بدل كل من كل، وليس بدل اشتمال، كما قال الصبان، ورُد عليه بأن بدل الكل لا يقع في الفعل إلا إذا أفاد زيادة بيانٍ للأول، كما في البيت، وهذا ما عليه أكثر النحويين.

٦-التمحل الذي نقله أبو حيان عن الزمخشري في تخريجه للخبر في البيت السالف الذكر، وتشبيهه (أوان) بـ(إذ)، وهذا يدل على أن الجر بـ(لات)، معلوم، وارد، بنقل الفراء، والأخفش-أيضًا-.

التمحلات التي قاربت الصواب:

١- ما تمحل به بعض النحويين في محل الموصول في الآية السالفة الذكر، على أنه منصوب بفعل مقدر، على أن المسألة من باب الاشتغال، هذا ضعيف؛ لأن(أما) لا يليها إلا المبتدأ، وإذا لم يلها إلا المبتدأ امتنع حمل الاسم بعدها على إضمار فعل، ومن جوز ذلك تمحل بأنه يضمر الفعل متأخرًا عن الاسم.

٢- التمحل الذي نقله السمين الحلبي عن بعض النحويين من أن ﴿وَنُزِّلَ﴾ بُنيَ للمفعول، وتوجيهه أنه حُذف منه المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وتقديره: ونُزِلَ نُزُول الملائكة، فحذف النزول، ونُقل إعرابه إلى الملائكة، هذا تمحل كثير دعت إليه ضرورة الصناعة، من قبيل الشاذ يحفظ، ولا يقاس عليه.

٣-التمحل الذي ذكره الزمخشري عن بعض النحويين من أن سقوط تنوين(عُزير)؛ لالتقاء الساكنين، فتمحل عنه مندوحة.

٤- التمحل الذي ذكره الكافيجي عن بعض النحويين من أنه لابد من (قد) ظاهرة، أو مقدرة، والصحيح أنه لا حاجة إليه؛ لكثرة ما ورد من غير(قد)،

والتقدير تكلف بلا دليل، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدًا؛ لأن مقاييس العربية تُبنى على وجود الكثرة، فلا حاجة إلى تمحل التقدير.

التمحلات التي لم تصب:

١-التمحل الذي ذكره أبو حيان عن الفراء، من أصل(الذي، والتي):(ذا)، و(تي) اسمي إشارة، وعن السهيلي أن أصل(الذي) ذو بمعنى صاحب، فمردود، وبعيد.

٢- التمحل الذي نقله البغدادي عن الفناري في إعراب البيت السالف الذكر من أن: (فجدك) بدل من(أبو موسى)، والأقرب أن(أبو موسى) مبتدأ، و(فجدك) خبره، والفاء زائدة في الخبر على ما جوزه الأخفش، أما زيادتها في البدل فلم تُعرف.

٣- التمحل الذي نقله الكافيجي عن بعض النحويين من أن الخبر بعد لولا واجب الحذف دائما، فيجعل، نحو:(لولا زيد يدفع عدوه لأهلكه) من قبيل المحذوف الخبر، تقديره: لولا زيد موجود دافعًا عدوه لأهلكه، فإن هذا تمحل محض، خارج عن معنى الكلام.

٤- التمحل الذي نقله الزمخشري عن بعض النحويين بأن نون(نُجِي) تدغم في الجيم، ومن تمحل لصحته فجعله(فَعَّلَ)، وقال: نجى النجاء المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره ونصب المؤمنين بالنجاء- فمتعسف بارد التعسف.

٥- التمحل الذي ذكره أبو حيان عن البصريين ومن تبعهم في عدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، وتوجيههم لصحة القراءة بأنها على تقدير الجار، هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها القراء السبعة متواترة عن النبي ـ ﷺ ـ فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي ـ ﷺ.

٦- التمحل الذي ذكره الكافيجي عن الأخفش من أن (أي) في نحو: يا أيها الرجل، موصول حذف صدر صلته، وهو العائد إليه، كأنه قيل: يا من هو الرجل، فليس بشيء؛ لأنه تمحل صرف.

والحق أن طلاب العلم مدينون بالفضل لمن تمحل، فهم اجتهدوا وتفننوا ودققوا حتى تصل المعلومة وافية واضحة بسيطة إلى القارئ.

وآخر دعوانا﴿ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[1]، اللهم اجعل عملي خالصًا لوجهك متقبلًا يا رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه عدد ما وسعه علم الله تعالى.

(١) من الآية١٠ من سورة يونس.

فهرس المصادر، والمراجع

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب – أبو حيان، تحقيق د/ رجب عثمان، مراجعة د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

٢-الأزهية في علم الحروف- الهروي، تحقيق/عبد المعين الملوحي، دمشق، الطبعة الثانية١٤١٣هـ١٩٩٣م.

٣-أسرار العربية- أبو البركات الأنباري، دار الأرقم، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .

٤-الأصول في النحو- ابن السراج، تحقيق د/ الفتلي، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٥-إعراب القرآن – النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية١٤٠٥هـ -١٩٨٥ م.

٦-أمالي – ابن الشجري، تحقيق د/محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٧-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – أبو البركات الأنباري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة الطبعة الرابعة١٩٦١م.

٨-أنوار التنزيل وأسرار التأويل- البيضاوي، تحقيق/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ.

٩-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – ابن هشام، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠-البحر المحيط- أبو حيان، تحقيق/صدقي جميل، دار الفكر، بيروت١٤٢٠هـ.

١١-التبيان في إعراب القرآن- العكبري، تحقيق/ علي البجاوي، وعيسي الحلبي، وشركاه.
١٢-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين – العكبري، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
١٣-التحرير والتنوير- التونسي، الدار التونسية للنشر-سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.
١٤-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – أبو حيان، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
١٥-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- ابن مالك، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
١٦-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد- الدماميني، تحقيق، د/محمد المفدى، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٧-التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج – د/ وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر – دمشق، الطبعة : الثانية ، ١٤١٨ هـ.
١٨-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد- ناظر الجيش، تحقيق د/علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام الطبعة الأولى١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
١٩-تهذيب اللغة- الأزهري الهروي، تحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
٢٠-توجيه اللمع- ابن الخباز، تحقيق، أد/ فايز زكي دياب، دار السلام، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.
٢١-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – المرادي، تحقيق، أ د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٢٢–التوطئة– أبوعلي الشلوبين، تحقيق د/يوسف المطوع، الطبعة الثانية ١٩٨١م الكويت.
٢٣–الجنى الداني – المرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٢٤–حاشية الصبان– على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
٢٥–حواشي المفصل–الشلوبين، حماد الثمالي، جامعة أم القرى١٤٠٢، ١٩٨٢م.
٢٦–خزانة الأدب – البغدادي، تحقيق الشيخ / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
٢٧–الدر المصون – السمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق .
٢٨–ديوان شعر ذي الرمة – تصحيح/ كارليل هيس، كلية كمبريج ١٩١٩م، ١٣٣٧هـ.
٢٩–السبعة في القراءات – ابن مجاهد، تحقيق، أد/شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية١٤٠٠هـ .
٣٠–سنن الترمذي– تحقيق وتعليق/أحمد محمد شاكر، وآخرين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
٣١–شرح أبيات سيبويه– ابن السيرافي، تحقيق د/ محمد الريح، وراجعه: طه سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر– مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.
٣٢–شرح التسهيل – ابن مالك، تحقيق، د/ عبد الرحمن السيد، وآخرين، دار هجر، الطبعة الأولى١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٣٤-شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور، تحقيق/ فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى١٤١٩هـ – ١٩٨٨م.
٣٥-شرح صحيح البخاري- ابن بطال، حققه/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
٣٦-شرح قواعد الإعراب- الكافِيَجي، تحقيق، د/ فخر الدين قباوة، دمشق، دار طلاس الطبعة الأولى١٩٨٩م.
٣٧-شرح الكافية – الرضي، تحقيق/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي الطبعة الثانية١٩٩٦م.
٣٨-شرح الكافية الشافية – ابن مالك، تحقيق د/عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
٣٩-شرح كتاب سيبويه – السيرافي، تحقيق/أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
٤٠-شرح المفصل – ابن يعيش، تحقيق، د/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
٤١-شرح المكودي على ألفية بن مالك- أبو زيد المكودي، تحقيق د/عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.
٤٢-شرح نقره كار، لب الألباب في علم الإعراب – الأسفراييني،(دكتوراه) كلية الآداب قار يونس، ٢٠١٠، إعداد /أمحمد فرحات، إشراف أد/شعبان عوض محمد عبيدي ٢٠١٠م.
٤٣-شعر أبي زبيد الطائي-تحقيق، الدكتور/نورى القيسي، مطبعة المعارف، بغداد١٩٦٧م.
٤٤-شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم- نشوان الحميرى، تحقيق، د/ حسين العمري، وآخرين، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٤٥–الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية– الجوهري الفارابي، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٤٦–صحيح البخاري، تحقيق/محمد الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٤٧–صحيح مسلم، تحقيق/ محمد عبد الباقي– دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٨–العباب في شرح اللباب– نقره كار، دراسة وتحقيق، (دكتوراه)، إعداد/سمير عبدالجواد، إشراف أد/السيد سعيد ، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بالقاهرة١٤٠١هـ–١٩٨١م.

٤٩–العُدّة في إعراب العُمدَة – ابن فرحون، تحقيق/ مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة، الطبعة الأولى.

٥٠–علل النحو– ابن الوراق، تحقيق/ محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

٥١–الكامل– المبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل، دار الفكر، الطبعة الثالثة١٤١٧هـ–١٩٩٧م.

٥٢–الكتاب– سيبويه، تحقيق/عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي الطبعة الثالثة ١٩٩٨م.

٥٣–الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل– الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان الطبعة الثالثة١٤٠٧هـ.

٥٤–كشف الظنون عن أسامي الكتب، والفنون– حاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

٥٥–اللباب في علل البناء والإعراب– العكبري، تحقيق/عبد الإله النبهان، وآخرين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.

٥٦-لسان العرب- ابن منظور، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة- ١٤١٤هـ.
٥٧-اللمحة في شرح الملحة- ابن الصائغ، تحقيق/إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة/ الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
٥٨-المبسوط في القراءات العشر-أحمد النيسابوريّ، تحقيق/ سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: ١٩٨١م.
٥٩-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ ابن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٦٠-مختار الصحاح- زين الدين الرازي، تحقيق: يوسف الشيخس، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٦١-مدارك التنزيل وحقائق التأويل- أبو البركات النسفي، حققه / يوسف بديوي، وآخرون،
دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
٦٢-المساعد على تسهيل الفوائد- ابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى(دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة)، الطبعة الأولى١٤٠٠: ١٤٠٥هـ.
٦٣-معاني القرآن – الفراء، تحقيق/ أحمد النجاتي، وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
٦٤-معاني القرآن وإعرابه- الزجاج، تحقيق د/عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٦٥-معجم اللغة العربية المعاصرة – أحمد مختار، عالم الكتب، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٦٦-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- ابن هشام الأنصاري، تحقيق د/عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
٦٧-مفاتيح الغيب-الرازي، دار إحياء التراث العربي- بيروت الطبعة: الثالثة- ١٤٢٠ هـ.
٦٨-المفردات في غريب القرآن- الراغب الأصفهاني، تحقيق/ صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة: الأولى١٤١٢هـ.
٦٩-المفصل في علم العربية – الزمخشري، دار الجيل، بيروت الطبعة الثانية.
٧٠-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية- الشاطبي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا وآخرين، مركز إحياء التراث أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م.
٧١-المقتضب- المبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
٧٢-النشر في القراءات العشر- ابن الجزري، تحقيق/علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.
٧٣-نظم العقيان في أعيان الأعيان- السيوطي، تحقيق/ فيليب، المكتبة العلمية، بيروت.
٧٤-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع- السيوطي، تحقيق/عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس المحتويات

*الموضوع.	الصفحة
*المقدمة.	٣١٢٣
*التمهيد: التمحل بين كتب المعاجم، وكتب النحو، وكتب التفسير.	٣١٢٥
الفصل الأول: **تمحلات النحويين في الأسماء**، **ويشمل**:	٣١٣٠
*جمع(أرض) جمع مذكر سالمًا.	٣١٣١
*أصل: الذي، والتي.	٣١٣٤
*محل الموصول في قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾.	٣١٣٦
*توجيه رفع:﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾.	٣١٣٨
*إعراب قول الشاعر:(فجدك).	٣١٤٢
*وجوب حذف الخبر بعد لولا إذا كان عامًا.	٣١٤٤
*حقيقة: ﴿ تُخْزِنِى ﴾.	٣١٤٧
*العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض.	٣١٥٠
*إعراب الاسم الواقع بعد(أي) في النداء.	٣١٥٢
*(عُزير) بالتنوين، وعدمه.	٣١٥٤
*(اثنا عشر) بين الإعراب، والبناء.	٣١٥٩
الفصل الثاني: **تمحلات النحويين في الأفعال**، **ويشمل**:	٣١٦٤
* مجيء(قعد) بمعنى(صار).	٣١٦٥
*﴿ وَنُزِّلَ ﴾ بين البناء للفاعل، ولما لم يسم فاعله.	٣١٦٧
*إعراب (تُلْمِمْ بنا).	٣١٦٩
الفصل الثالث: **تمحلات النحويين في الحروف**، **ويشمل**:	٣١٧٢
* جر ما بعد لات.	٣١٧٣

*** دخول قد على الماضي الواقع حالًا.**	٣١٧٥
***الخاتمة.**	٣١٧٨
***فهرس المصادر.**	٣١٨٢
***فهرس المحتويات.**	٣١٨٩